



الجــزء الأول التطورات الدولية في مجال النفط والطاقة



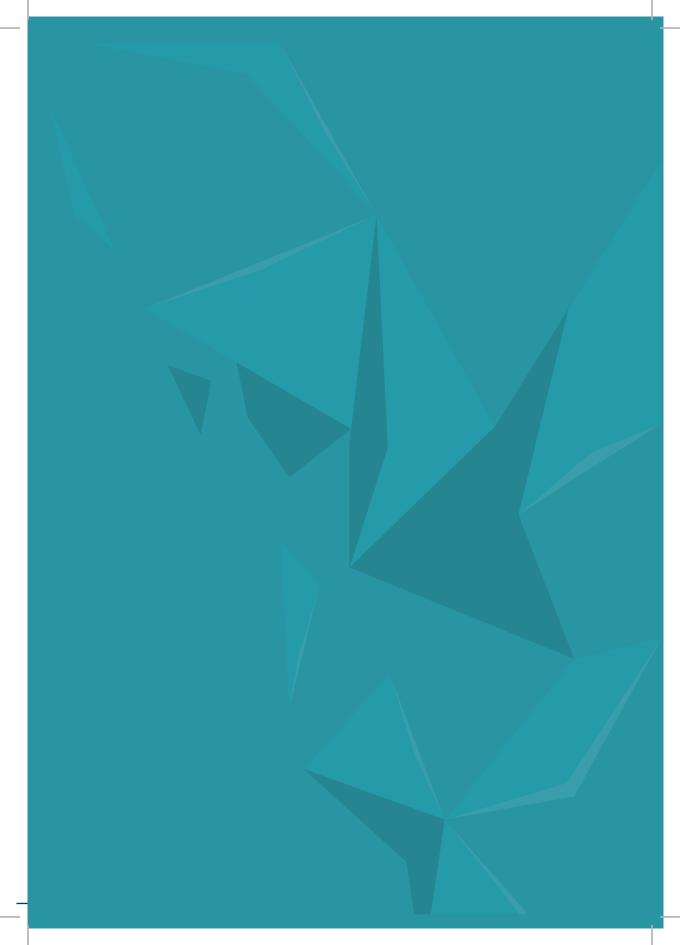
تقرير الأمين العام السنومي 2017 والأربعون





الفصل الأول

تطورات السوق النفطية العالمية وإنعكاساتها على الدول الأعضاء



الجزء الأول التطورات الدولية في مجال النفط والطاقة

الفصل الأول تطورات السوق النفطية العالمية وانعكاساتها على الدول الأعضاء تمهيد

شهدت السوق النفطية استقراراً نسبياً خلال النصف الأول من عام 2017، وذلك تزامناً مع بدء سريان اتفاق خفض الإنتاج الذي توصلت إليه الدول الأعضاء في منظمة أوبك مع منتجي النفط من خارجها في نهاية عام 2016، وانعكاساً لاستمرار التعافي في معدلات أداء الاقتصاد العالمي، وإن كان بشكل متواضع نسبياً. أما خلال النصف الثاني من العام، بدأت السوق النفطية العالمية في الاتجاه نحو استعادة التوازن بشكل ملحوظ، ويأتي ذلك إنعكاساً لقرار تمديد اتفاق خفض الإنتاج، مع التحسن الكبير في الالتزام بهذا الاتفاق، إضافة إلى الارتفاع الملحوظ في الطلب العالمي على حركة التجارة النفطية وعلى معدلات الأداء الاقتصادي العالمي.

وقد شهدت أسعار النفط العالمية ارتفاعاً ملحوظاً ليصل المعدل السنوي لسعر سلة خامات اوبك خلال عام 2017 إلى 52.5 دولار/ برميل، وهو أعلى مستوى له منذ عام 2014، متأثرة بعوامل عديدة ومتشابكة منها ما له علاقة بأساسيات السوق وبعضها بعيد كل البعد عن ذلك. حيث تظهر البيانات الأولية لموازنة الطلب والعرض من النفط الخام في عام 2017 عجزاً قدره 500 ألف برميل/يوم، مقارنة بفائض قدره 400 ألف برميل/يوم في عام 2016، حيث سجل الطلب العالمي على النفط نمواً بمعدل 6.1 مليون برميل/يوم، ليصل مستواه إلى 97 مليون برميل/يوم عام 2017. واستمرت وفرة الإمدادات، حيث ارتفع إجمالي الامدادات النفطية بمعدل عام 700 ألف برميل/يوم، لتبلغ 5.66 مليون برميل/يوم. يذكر أن امدادات دول اوبك من النفط الخام والنفوط غير التقليدية قد تراجعت بمعدل 100 ألف برميل/يوم خلال عام

2017 لتصل إلى 38.7 مليون برميل/يوم، وفي المقابل ارتفعت الامدادات من الدول المنتجة من خارجها بمعدل 800 ألف برميل/يوم لتصل إلى 57.8 مليون برميل/يوم. كما تأثرت أسعار النفط العالمية بعدة عوامل أخرى من أهمها التحسن في أداء اقتصادات الدول الصناعية بشكل عام، مع التحسن النسبي في أداء الدول التي تعتمد على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، كما هو الحال في الاقتصادات الناشئة الرئيسية، مما كان له انعكاسات إيجابية على الآفاق المستقبلية للطلب على النفط.

ويسلط الفصل الأول من التقرير الضوء على المعالم الأساسية للسوق النفطية والعوامل الرئيسية المؤثرة فيها وانعكاساتها على قيمة الصادرات النفطية للدول الأعضاء، كما يستعرض التطورات في استهلاك النفط والطاقة في الدول العربية بشكل عام، وفي الدول الأعضاء بشكل خاص.

أولاً: التطورات الرئيسية في سوق النفط العالمية لعام 2017 والعوامل المؤثرة عليها.

لإلقاء نظرة شاملة على كافة التطورات الرئيسية التي شهدتها سوق النفط العالمية في عام 2017، تستعرض الفقرات أدناه بشيء من التفصيل بعض الجوانب المتعلقة بتلك السوق، وعلى وجه الخصوص الإمدادات النفطية، والطلب العالمي على النفط، واتجاهات الأسعار، وحركة المخزونات النفطية العالمية، وانعكاس ذلك على قيمة الصادرات النفطية للدول الأعضاء

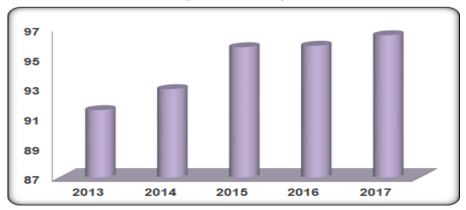
1. الإمدادات

شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) خلال عام 2017، ارتفاعاً بنحو 700 ألف برميل/ يوم، أي بنسبة %0.7 مقارنة بالعام السابق ليصل مستواها إلى 96.5 مليون برميل/ يوم، كما يوضح الجدول (1-1) والشكل (1-1).

الجدول 1-1 إمدادات العالم من النفط وسوائل الغاز الطبيعي، الاجمالي والتغير السنوي 2017 - 2013 (مليون برميل/ يوم)

	2013	2014	2015	2016	*2017
إجمالي الامدادات					
_					
دول أوبك **	37.4	36.7	37.8	38.8	38.7
حول خارج أوبك ***	54.1	56.2	57.9	57.0	57.8
العالم	91.5	92.9	95.7	95.8	96.5
التغير السنوي					
دول أوبك **	(0.8)	(0.7)	1.1	1.0	(0.1)
دول أوبك ** دول خارج أوبك ا لعالم	1.4	2.1	1.7	(0.9)	0.8
العالم	0.6	1.4	2.8	0.1	0.7
نسبة التغير (%)					
دول أوبك **	(2.0)	(2.0)	3.0	2.6	(0.3)
دول أوبك ** دول خارج أوبك ا لعالم	2.6	3.9	3.0	(1.6)	1.4
العالم	0.7	1.5	3.0	0.1	0.7

الشكل (1-1) إمدادات العالم من النفط وسوائل الغاز الطبيعي، 2013 - 2017 (مليون برميل/يوم)



المصدر: الجدول (1-1).

 ^{*} بيانات تقديرية.
** غينيا الاستوائية التي عادت إلى عضوية المنظمة في شهر حزيران/يونيو 2017.
** تشمل إنتاج إندونيسيا التي جمدت عضويتها في أوبك في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

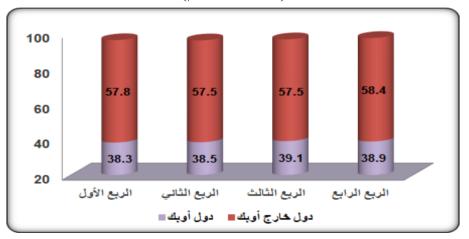
ملاحظات: الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية.

⁻ أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

وفيما يتعلق بتطور الإمدادات خلال أرباع السنة، شهد الربع الثاني من عام 2017 انخفاضاً طفيفاً في الإمدادات العالمية بحوالي 100 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع الأول من العام لتصل إلى حوالي 96 مليون برميل/ يوم، قبل أن ترتفع بواقع 600 ألف برميل/ يوم خلال الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني من العام لتصل إلى نحو 96.6 مليون برميل/ يوم، ثم واصلت إمدادات النفط العالمية ارتفاعها وبنحو 800 ألف برميل/يوم لتصل إلى مستوى 97.3 مليون برميل/يوم خلال الربع الرابع من العام، كما يوضح الشكل (1-2).

الشكل (1-2) التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط وسوائل الغاز الطبيعي، 2017 (مليون برميل/يوم)



المصدر: التقرير الشهري لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) – أعداد مختلفة.

1-1 إمدادات دول أوبك

انخفضت الإمدادات النفطية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) لدول أوبك خلال عام 2017 بحوالي 100 ألف برميل/يوم، أي بنسبة %0.3 مقارنة بعام

أ شهد شهر ديسمبر عام 2015 عودة أندونيسيا لعضوية منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وتم تحديث بيانات امدادات دول أوبك لتشمل الإمدادات الإندونيسية البالغة 0.9 مليون ب/ي إعتباراً من عام 2014، قبل أن تُجمد عضويتها مجدداً في نهاية شهر نوفمبر 2016. كما شهد شهر يوليو 2016 عودة الجابون لعضوية منظمة أوبك، وتم تحديث بيانات امدادات دول أوبك لتشمل إمدادات الجابون البالغة 0.2 مليون ب/ي إعتباراً من عام 2014.

2016، لتصل إلى 38.7 مليون برميل/يوم، أما فيما يخص حصة دول أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية فقد انخفضت من 40.5% عام 2016 إلى حوالي 40.1% عام 2017، كما يوضح الجدول (1-1).

والجدير بالذكر، أنه في الوقت الذي انخفضت فيه امدادات أوبك من النفط الخام من حوالي 32.6 مليون برميل/يوم خلال عام 2016 لتصل إلى حوالي 32.4 مليون برميل/يوم خلال عام 2017 امتثالا لقرار الخفض، ارتفعت إمدادات دول أوبك من سوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية بشكل طفيف أي من 6.2 مليون برميل/يوم عام 2016 إلى 6.3 مليون برميل/يوم عام 2017.

وقد ارتفعت إمدادات أوبك من النفط وسوائل الغاز الطبيعي خلال الربع الثاني من العام بحوالي 200 ألف برميل/يوم بالمقارنة مع الربع الأول لتصل إلى 38.5 مليون برميل/يوم، وواصلت ارتفاعها بمقدار 600 ألف برميل/يوم خلال الربع الثالث بالمقارنة مع الربع الثاني، قبل أن تنخفض بواقع 200 ألف برميل/يوم خلال الربع الرابع من العام لتصل إلى 38.9 مليون برميل/يوم.

وفي ظل استمرار وفرة إمدادات النفط العالمية، بذلت منظمة أوبك جهوداً مكثفة بهدف إعادة التوازن إلى السوق النفطية، مع استمرار مراقبة تلك السوق عن كثب لتز ويدها باحتياجاتها من الإمدادات النفطية.

وفي هذا الشأن، عقدت منظمة أوبك عدة اجتماعات خلال عام 2017 منها، اجتماعين عاديين، واجتماعين مع الدول المنتجة للنفط من خارج المنظمة، وقد اتخذت العديد من الاجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق توازن أكبر في السوق، وفي أدناه بعض التفاصيل حول تلك الاجتماعات:

• عقدت منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، اجتماعها الوزاري العادي رقم 172، في الخامس والعشرين من شهر مايو 2017، بالعاصمة النمساوية، فيينا، واستعرض الاجتماع التطورات الأخيرة في سوق النفط والنمو الاقتصادي العالمي، ولا سيما توقعات العرض

والطلب في النصف الثاني من عام 2017، وقد قررت الدول الأعضاء في ختام الاجتماع، تمديد خفض إنتاجها لفترة أخرى مدتها تسعة أشهر، اعتبارا من بداية شهر يوليو 2017، وذلك تماشياً مع القرار المتخذ في اجتماعها الوزاري السابق بشأن خفض الإنتاج بنصو 1.2 مليون ب/ي، والمذي دخل حيز التنفيذ بدء من شهر يناير 2017. كما وافقت الدول الأعضاء بشكل فوري على الطلب الذي تقدمت به غينيا الاستوائية بالانضمام لعضوية منظمة أوبك.

- عقدت منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، اجتماعها الدوزاري العادي رقم "173"، في الثلاثين من شهر نوفمبر 2017، بالعاصمة النمساوية، فيينا، استعرض الاجتماع التقدم المحرز في "إعلان التعاون" التاريخي بين دول أوبك والدول المنتجة للنفط من خارجها، فضلا عن تقرير وتوصيات اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة إنتاج النفط كما استعرض الاجتماع التطورات الأخيرة في سوق النفط، ولا سيما توقعات العرض والطلب للفترة المتبقية من عام 2017، فضلاً عن التوقعات لعام 2018، وتوقعات النمو الاقتصادي العالمي. وقد قررت الدول الأعضاء في ختام الاجتماع، تمديد خفض إنتاجها ليصبح ساري المفعول طوال عام 2018.
- عُقد الاجتماعين الوزاريين الثاني والثالث للدول الأعضاء في منظمة أوبك مع عشر دول منتجة للنفط من خارجها². وفي نهاية تلك الاجتماعات، وافقت الدول غير الأعضاء في أوبك على تمديد العمل باتفاق خفض إنتاجها النفطي. وأكد المجتمعون على أهمية مواصلة دعم عمل اللجنة الوزارية العليا للمتابعة التي تضم في عضويتها كل من الجزائر والكويت وفنزويلا، واثنتين من الدول المنتجة من خارج أوبك

²روسيا والمكسيك وكاز اخستان وماليزيا وسلطنة عُمان وأذربيجان والبحرين والسودان وجنوب السودان وسلطنة بروناي.

و هما روسيا وسلطنة عُمان، وتعزيز التعاون والجهود للمساعدة على تحقيق الاستقرار في سوق النفط، وذلك لصالح جميع المنتجين و المستهلكين و المستثمرين في الصناعة النفطية.

2-1 إمدادات دول خارج أوبك

بلغ إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال عام 2017 نحو 57.8 مليون برميل/ يوم، بارتفاع حوالي 800 ألف برميل/ يوم أي بنسبة %1.7 مقارنة بعام 2016، كما يتضح من الجدول (1-1).

وبالرغم من التزام إحدى عشرة دولة منتجة للنفط من خارج منظمة أوبك باتفاق خفض الإنتاج خلال عام 2017، عاود انتاج دول المجموعة الارتفاع بعد انخفاضه خلال العام الماضي للمرة الأولى منذ عام 2008، عندما انخفض إنتاجها في ذلك الوقت على خلفية الأزمة المالية العالمية.

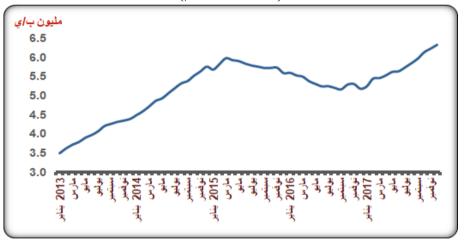
وقد كان مصدر الجزء الأعظم من تلك الزيادة هو ارتفاع إنتاج أمريكا الشمالية عموماً، والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، من النفط الصخرى وسوائل الغاز الطبيعي غير التقليدية، حيث ارتفعت الإمدادات النفطية من الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 630 ألف برميل/ يوم لتبلغ 14.3 مليون برميل/ يوم عام 2017، بالمقارنة مع 13.6 مليون برميل/ يوم عام 2016، ليمثل هذا الارتفاع نسبة %78.8 من إجمالي الارتفاع في الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال عام 2017 والذي بلغ حوالي 800 ألف برميل/ يوم. وفي هذا السياق يذكر أن انتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام قد بلغ نحو 9.64 مليون برميل/يوم خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر 2017 مسجلاً أعلى مستوى شهرى له منذ أكثر من 46 عام

1-2-1 إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري

ارتفع معدل إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري خلال عام 2017 بحوالي 435 ألف برميل/يوم أي بنسبة %8.2 مقارنة بمستويات العام السابق ليبلغ 5.754 مليون برميل/يوم.

وفيما يتعلق بالمعدلات الشهرية للإنتاج، فقد استهلت عام 2017، في شهر كانون الثاني/يناير، عند مستوى 5.232 مليون برميل/يوم، ثم بدأت بالارتفاع التدريجي لتتجاوز مستوى 6 مليون برميل/يوم في شهر تشرين الأول/أكتوبر، ثم تواصل ارتفاعها لتبلغ أعلى مستوياتها منذ بدء تسجيل بيانات الانتاج وهو 6.314 مليون برميل/يوم في شهر كانون الأول/ ديسمبر، كما يوضح الشكل (1 - 3).

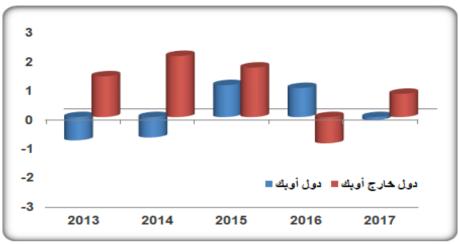
الشكل (1 - 3) تطور إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري، 2013- 2017 (مليون برميل/يوم)



المصدر: قاعدة بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

ويوضح الشكل (1- 4) معدلات التغير السنوي في الإمدادات النفطية من دول أوبك، والدول المنتجة من خارجها خلال الفترة 2013- 2017.





المصدر: الجدول (1-1).

■ تطور اتفاق خفض الإنتاج بين دول أوبك ومنتجي النفط من خارج أوبك

في إطار التحديات العديدة التي شهدتها سوق النفط العالمية منذ منتصف عام 2014، والتي كانت وفرة الإمدادات النفطية أحد أهم اسبابها الرئيسية، حيث أدت إلى إنخفاض أسعار النفط العالمية بشكل كبير ليصل المعدل السنوي لسعر سلة خامات اوبك خلال عام 2016 إلى 40.7 دولار/ برميل، وهو أقل مستوى له منذ عام 2005. وقد ترتب على ذلك إنخفاض عائدات الدول المصدرة للنفط، التي تعد أحد المصادر الرئيسية لنموها الاقتصادي، وانخفضت عائدات شركات النفط العالمية، مما عرض وضعها المالي لضغوط كبيرة، كما تراجعت الاستثمارات في صناعة النفط بشكل ملموس، وأصبح هناك خطر محتمل على أمن الامدادات المستقبلية من النفط.

توصلت الدول الأعضاء في منظمة أوبك، ومن بينها سبع من الدول الأعضاء في منظمة أوابك، في الثلاثين من شهر نوفمبر عام 2016، إلى اتفاق بشأن خفض إنتاجها النفطي بنحو 1.2 مليون برميل/يوم، وذلك للمرة الأولى منذ عام 2008،

ليصل سقف إنتاج منظمة أوبك إلى 32.5 مليون -/2، على أن يُفعل هذا الاتفاق في الأول من شهر يناير عام 2017، ولمدة ستة أشهر قابلة للتجديد.

وفي العاشر من شهر ديسمبر 2016، اتفقت دول منظمة أوبك مع احدى عشر دولة منتجة للنفط من خارج المنظمة 4، على خفض إنتاجها بمعدل 558 ألف برميل/يوم، وذلك اعتباراً من الأول من شهر يناير عام 2017، تزامناً مع دخول اتفاق دول أوبك بشأن خفض الإنتاج حيز التنفيذ. هذا وتعد روسيا أبرز الدول الملتزمة بتخفيض إنتاجها من خارج أوبك، بمعدل 300 ألف برميل/يوم، وذلك على مراحل، حيث التزمت بتخفيض إنتاجها بمعدل 200 ألف ب/ي مع نهاية الربع الأول من عام 2017، يليه خفض بمعدل 100 ألف ب/ي خلال شهري أبريل ومايو من عام 2017.

كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة وزارية عليا للمتابعة منبئقة عن منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، وتضم في عضويتها كل من الجزائر والكويت وفنزويلا من داخل منظمة أوبك، إضافة إلى روسيا وعُمان من خارج المنظمة، وبرئاسة دولة الكويت، تكون مهمتها الرئيسية وضع آلية شهرية لمراقبة معدلات إنتاج النفط⁵، بما يضمن الالتزام بقرار خفض الانتاج المتفق عليه بهدف دعم الأسعار وتحقيق الاستقرار في السوق النفطية.

وفي الخامس والعشرين من شهر مايو 2017، قررت الدول الأعضاء في منظمة أوبك والدول غير الأعضاء، تمديد العمل باتفاق خفض إنتاجها النفطي لمدة تسعة أشهر إضافية، أي حتى شهر مارس 2018، وذلك اعتبارا من بداية شهر يوليو 2017.

تم السماح لإيران بزيادة إنتاجها بنحو 90 ألف ب/ي حتى تصل إلى مستوى انتاجها قبل فرض الضغوطات الاقتصادية و هو 3.975 مليون ب/ى، كما تم استثناء كلاً من ليبيا ونيجيريا من هذا الاتفاق.

⁴ روسيا والمكسيك وكاز اخستان وماليزيا و سلطنة عُمان وأذربيجان والبحرين و السودان وجنوب السودان و وسلطنة بروناي و غينيا الاستوائية (قبل انضمامها لمنظمة أوبك في شهر يونيو 2017).

تتم تحديد يوم 17 من كل شهر موعداً لتقديم تقرير حول بيانات إنتاج النفط الخام بالنسبة للدول الأعضاء في أوبك وباقي المنتجين من خارج المنظمة.

وأخيراً في الثلاثين من شهر نوفمبر 2017، قررت الدول الأعضاء في منظمة أوبك والدول غير الأعضاء، تمديد العمل باتفاق خفض إنتاجها النفطي لمدة تسعة أشهر إضافية، أي حتى نهاية عام 2018، وذلك اعتبارا من بداية شهر أبريل 2018، بهدف مواصلة الجهود للمساعدة على تحقيق الاستقرار في سوق النفط، لما فيه صالح جميع المنتجين والمستهلكين والمستثمرين في الصناعة النفطية.

وفي هذا السياق، يشير أحدث تقرير صادر عن منظمة أوبك عن البيانات المتعلقة بإنتاج النفط الخام، وفق مصادر ثانوية، إلى انخفاض انتاج دول أوبك الملتزمة بخفض الإنتاج، ليصل إلى نحو 29.594 مليون ب/ي في نهاية عام 2017. أي بانخفاض بلغ نحو 1.604 مليون ب/ي مقارنة بمستوى الانتاج المرجعي⁶، لتكون نسبة التزام دول أوبك نحو 129% في شهر ديسمبر 2017 وهو أعلى مستوى لها منذ تفعيل اتفاق خفض الإنتاج. وفي هذا السياق يذكر أن أدنى مستوى لهذه النسبة قد تحقق في شهر يونيو 2017 عندما بلغت نحو 82%.

كما يشير التقرير إلى أن نسبة الالتزام باتفاق خفض الإنتاج في نهاية عام 2017 قد تجاوزت 100% في بعض دول أوبك الملتزمة بخفض الانتاج، وهي، المملكة العربية السعودية، وفنزويلا، وأنجولا، والكويت، وقطر، والجزائر، كما يوضح الجدول (1-2)

⁶مستوى الانتاج المرجعي هو مستوي انتاج دول أوبك في شهر أكتوبر 2016، باستثناء انجو لا التي يعد مستوى إنتاج شهر سبتمبر 2016 هو مستوى انتاجها المرجعي.

الجدول 1-2 التطور في إنتاج دول أوبك من النفط بعد إتفاق الخفض (مليون ب/ي)

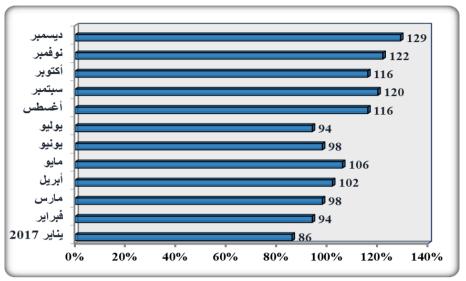
	(#)											
,	١ / ١١١١ و المسيدة ع		الكمية المتفق على خفضها/زيادتها	مستوى الانتاج المرجعي								
	(0.626)	9.918	(0.486)	10.544	السسعودية							
	(0.156)	4.405	(0.210)	4.561	العسراق							
	(0.135)	2.878	(0.139)	3.013	الإمسارات							
	(0.138)	2.700	(0.131)	2.838	الكويست							
	(0.322)	1.745	(0.095)	2.067	فنــــزويلا							
	(0.118)	1.633	(0.078)	1.751	أنــــجولا							
	(0.052)	1.037	(0.050)	1.089	الجزائسسر							
	(0.054)	0.594	(0.030)	0.648	قطــــر							
	(0.022)	0.526	(0.026)	0.548	الاكـــوادور							
	(0.005)	0.197	(0.009)	0.202	الجابــون							
	(0.008)	0.132	(0.012)	0.140	غينيا الاستوائية							
	0.032	3.829	0.090	3.797	ايران							
%128.7	*(1.514)		(1.176)	31.198	الاجمـــالي							

المصدر: OPEC, Monthly Oil Market Report, Various Issues

هذا وقد بلغ متوسط نسبة التزام كلاً من دول أوبك والدول المنتجة من خارجها معاً باتفاق خفض الإنتاج 107% خلال عام 2017، حيث يشير أحدث تقرير صادر عن اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة إنتاج النفط إلى ارتفاع هذه النسبة خلال شهر ديسمبر 2017 مسجلة 129% وهو أعلى مستوى لها منذ تفعيل اتفاق خفض الإنتاج. وفي هذا السياق يذكر أن أدنى مستوى لهذه النسبة قد تحقق في شهر يناير 2017 عندما بلغت نحو 86%، كما يوضح الشكل (1-5).

^{*} تشمل الزيادة المتفق عليها في إنتاج إيران و هي 90 ألف ب/ي.

الشكل (1 - 5) تطور نسبة التزام دول أوبك ودول خارج أوبك باتفاق خفض الإنتاج (%)



المصدر: Joint OPEC-Non-OPEC Ministerial Monitoring Committee (JMMC)

2. الطلب العالمي على النفط

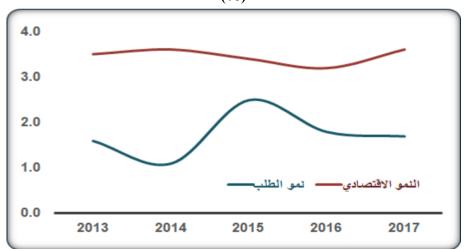
ارتفع الطلب العالمي على النفط خلال عام 2017، بمقدار 1.6 مليون برميل/يوم وبمعدل نمو بلغ حوالي 1.7%، مسجلاً إنخفاضاً مقارنة بنظيره المسجل في العام السابق و هو %1.8، ويعزى ذلك إلى إنه في الوقت الذي حافظت فيه مجموعة الدول الصناعية على نفس معدل النمو المسجل خلال العام السابق و هو %1.1، شهدت دول العالم الأخرى تباطؤ في وثيرة النمو في الطلب على النفط، حيث سجلت نمواً معدله %2.3 في عام 2017 مقارنة بمعدل نمو بلغ %2.5 في عام 2016، على الرغم من ارتفاع نمو ها الاقتصادي، الذي ساهم في تحسن الأداء الاقتصادي العالمي وإن كان بدرجة أقل من معدلات النمو باقتصاديات الدول الصناعية. ويوضح الجدول (1 - 3) والشكل (1 - 6) معدلات النمو السنوية في الطلب العالمي على النفط مقابل معدلات النمو في الاقتصاد العالمي الفترة



الجدول 1-3 النمو الاقتصادي والنمو في الطلب على النفط وفق المجموعات الدولية، 2017 - 2013 (%)

*2017	2016	2015	2014	2013	
					الدول الصناعية**
2.2	1.7	2.2	2.1	1.3	الناتج المحلي الاجمالي
1.1	1.1	1.5	(0.9)	0.2	الطلب على النفط
					دول العالم الاخرى***
4.6	4.3	4.3	4.7	5.1	الناتج المحلي الاجمالي
2.3	2.5	3.5	3.2	3.0	الطلب على النفط
					إجمالي العالم
3.6	3.2	3.4	3.6	3.5	الناتج المحلي الاجمالي
1.7	1.8	2.5	1.1	1.6	الطلب على النفط

الشكل (1 - 6) النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط ، 2013 - 2017 (%)



المصدر: الجدول (1 - 3).

^{**}تتَضمن الدُولُ الأسيوية حديثة التصنيع وهي هونج كونج، كوريا الجنوبية، سنغافورة و تايوان فيما يخص الناتج المحلى الاجمالي . ***تتضمن دول العالم الأخرى الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية فيما يخص الناتج المحلي الاجمالي .

⁻ الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر: - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية.

⁻ أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك وصندوق النقد الدولي.

وقد شهد عام 2017 تعافى النمو الاقتصاد العالمي، وذلك للمرة الأولى منذ عام 2014، حيث ارتفعت معدلات النمو من %3.2 خلال عام 2016 إلى %3.6 خلال عام 2017، لأسباب تعزى بشكل رئيسي إلى النمو الملحوظ في اقتصاديات دول منطقة اليورو والصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وإن كان بنسب متفاوتة. كما يجدر بالذكر أن الانتعاش الاقتصادي قد سُجِل في نحو 75% من دول العالم، وهي أعلى نسبة تحققت منذ بداية العقد الحالي.

وعلى مستوى المجموعات الدولية، ارتفع معدل النمو الاقتصادي للدول الصناعية، التي تستحوذ على نحو %48.9 من الاستهلاك العالمي للنفط، من %1.7 عام 2016 إلى %2.2 عام 2016.

ومن بين الدول الصناعية، ارتفع معدل النمو الاقتصادي للو لايات المتحدة الأمريكية من %1.5 عام 2016 إلى %2.2 عام 2017. كما ارتفع معدل نمو الاقتصاد الياباني من 1% عام 2016 إلى 1.5% عام 2017. وارتفع معدل نمو اقتصادات منطقة اليورو، وإن كان بدرجة أقل، من 1.8% عام 2016 إلى 2.1% عام 2017.

وفي الوقت ذاته، ارتفعت معدلات النمو في اقتصادات بقية دول العالم الأخرى لتصل إلى 4.6%، بالمقارنة مع معدلات النمو المسجلة خلال عام 2016 والتي بلغت %4.3%، حيث شهد أداء اقتصاد مجموعة كومنولث الدول المستقلة تحسناً ملحوظاً ليرتفع معدل النمو من %0.4 عام 2016 إلى %2.1 عام 2017، بسبب تعافى الاقتصاد الروسي الذي سجل نمو بلغ معدله 1.8% عام 2017 مقابل انكماش بلغ %0.2 عام 2016، نتيجة لتحسن سعر صرف الروبل الروسي مقابل العملات الرئيسية خلال عام 2017، حيث تراجع الدولار الأمريكي واليورو بنسب بلغت 6.3% و 6.8% على التوالي أمام الروبل الروسي، بحسب ما أظهرته بيانات بور صنة موسكو



وبالنسبة لمجموعة الدول النامية في آسيا فقد شهدت معدلات نموها خلال عام 2017 ارتفاعاً نسبياً لتصل إلى 6.5% بالمقارنة مع 6.4% في العام السابق من ضمنها الصين التي شهدت ارتفاعاً في نموها الاقتصادي ليصل إلى 6.8% عام 2017 بالمقارنة مع 6.7% لعام 2016.

كما شهد اقتصاد مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي تعافياً ملحوظاً ليسجل نمو معدله %1.2 عام 2017 مقابل انكماش بلغ %0.9 عام 2017 مقابل بسبب تعافي الاقتصاد البرازيلي الذي سجل نمواً بمعدل %0.7 عام 2017 مقابل انكماش بلغ %3.6 عام 2016، وارتفع معدل النمو الاقتصادي في الدول الأفريقية جنوب الصحراء من %1.4 عام 2016 إلى %2.5 عام 2017، في حين أدى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط بسبب تراجع الأسعار إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا بشكل كبير من %5.1 عام 2016 إلى 2017 ، كما يوضح الجدول من %5.1 عام 2016 إلى 2017 ، كما يوضح الجدول من %6.1 عام 2016 إلى %1.5 عام 2016 إلى %1.

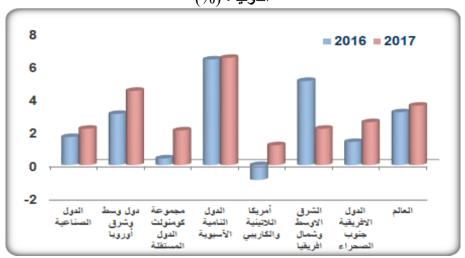
الجدول 1-4 معدلات النمو الاقتصادى في العالم حسب المجموعات الدولية، 2013 - 2017

(%)												
*2017	2016	2015	2014	2013								
2.2	1.7	2.2	2.1	1.3	الدول الصناعية							
2.2	1.5	2.9	2.6	1.7	منها: الولايات المتحدة							
1.5	1.0	1.1	0.3	2.0	اليابان							
2.1	1.8	2.0	1.3	(0.2)	منطقة اليورو							
4.6	4.3	4.3	4.7	5.1	دول العالم الأخرى :							
4.5	3.1	4.7	3.9	4.9	دول وسط وشرق أوروبا							
2.1	0.4	(2.2)	1.1	2.5	مجموعة كومنولث الدول المستقلة							
1.8	(0.2)	(2.8)	0.7	1.8	منها: روسیا							
6.5	6.4	6.8	6.8	6.9	الدول النامية الآسيوية**							
6.8	6.7	6.9	7.3	7.8	منها: الصين							
6.7	7.1	8.0	7.5	6.4	الهند							
1.2	(0.9)	0.1	1.2	2.9	دول أمريكا اللاتينية والكاريبي							
2.1	2.3	2.6	2.3	1.4	منها: المكسيك							
0.7	(3.6)	(3.8)	0.5	3.0	البرازيل							
2.2	5.1	2.6	2.6	2.5	الشرق الاوسط وشمال افريقيا							
2.6	1.4	3.4	5.1	5.3	الدول الافريقية جنوب الصحراء							
3.6	3.2	3.4	3.6	3.5	العالم							

^{*} بيانات تقديرية.

IMF-World Economic Outlook, October 2017.

الشكل (1 - 7) معدلات النمو الاقتصادي العالمي خلال عامي 2016 و 2017، حسب المجموعات الدولية، (%)



المصدر: الجدول (1 - 4).

^{**} لا تتضمن باكستان وافغانستان .

⁻ الأرقام بين قوسين تعني سالبا

وبتتبع معدلات النمو في الطلب العالمي على النفط خلال عام 2017، يمكن ملاحظة تأثير الانتعاش الاقتصادي العالمي على تلك المعدلات. وقد انعكس ذلك على حالة التوقعات للطلب العالمي على النفط لعام 2017 التي تصدر شهرياً عن المؤسسات العالمية الرئيسية المختصة باستشراف مستقبل الطلب، ومنها منظمة أوبك، التي أشارت بياناتها الصادرة في شهر كانون الثاني/يناير من عام 2017 إلى توقع ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال العام بحدود 1.2 مليون ب/ي. إلا أنها عادت ورفعت توقعاتها إلى 1.5 مليون ب/ي خلال شهر كانون الأول/ديسمبر من نفس العام.

وبشكل عام، أثرت معدلات النمو الاقتصادي العالمي على مستوى الطلب العالمي على النفط الذي ارتفع بمقدار 1.6 مليون برميل/يوم خلال عام 2017، أي بمعدل %1.7 مقارنة بمستواه خلال العام السابق، حيث وصل إجمالي الطلب العالمي على النفط لعام 2017 إلى 97 مليون برميل/يوم، كما يوضح الجدول (1-5) والشكل (1-8).

الجدول 1-5 الطلب العالمي على النفط، الاجمالي والتغير السنوي 2017-2013 (مليون برميل/ يوم)

	2013	2014	2015	2016	*2017
إجمالي الطلب العالمي	90.4	91.4	93.7	95.4	97.0
التغير في الطلب (م ب / ي)	1.4	1.0	2.3	1.7	1.6
نسبة التغير(%)	1.6	1.1	2.5	1.8	1.7

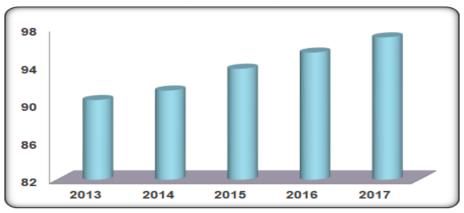
^{*} بيانات تقديرية.

لمصادر:

⁻ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية.

⁻ أعداد مختلفة من التقرير الشهرى لمنظمة أوبك، و التقرير الشهرى لوكالة الطاقة الدولية .

الشكل (1 - 8) إجمالي الطلب العالمي على النفط، 2013- 2017 (مليون برميل / يوم)



المصدر: الجدول (1 - 5).

ووفقاً للمجموعات الدولية الرئيسية، ارتفع مستوى الطلب في مجموعة الدول الصناعية خلال عام 2017 بنحو 500 ألف برميل/يوم ليصل إلى 47.4 مليون برميل/يوم، بينما ارتفع مستواه في بقية دول العالم الأخرى بواقع 1.1 مليون بر ميل/يوم، مقارنة بمستويات عام 2016 ليصل إلى 49.6 مليون بر ميل/يوم.

وقد أدى تغير مستويات الطلب لكل مجموعة إلى اختلاف حصتها من إجمالي الطلب العالمي خلال عام 2017، إذ انخفضت حصة الدول الصناعية من %49.2 في عام 2016 إلى %48.9 في عام 2017 بينما ارتفعت حصة بقية دول العالم من 50.8% إلى \$1.1%، كما يتضح من الجدول (1- 6) والشكل (1- 9).

الجدول 1-6 الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، 2017-2013 (مليون برميل/ يوم)

*2017	2016	2015	2014	2013	
47.4	46.9	46.4	45.7	46.1	الدول الصناعية
49.6	48.5	47.3	45.7	44.3	دول العالم الاخرى **
97.0	95.4	93.7	91.4	90.4	إجمالي العالم

^{*} بيانات تقدير بـة.

^{*} تضم كل من الدول النامية والدول المتحولة

⁻ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية. - أعداد مختلفة من: التقرير الشهري لمنظمة أوبك، والتقرير الشهري لوكالة الطاقة الدولية.

الشكل (1 - 9) الشكل على النفط وفق المجموعات الدولية، 2013- 2017 توزع الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، (%)



المصدر: الجدول (1 - 6).

وفيما يلي بيان للتطورات التي شهدتها مستويات الطلب على النفط لكل مجموعة من المجموعات الدولية على حدة:

2-1 الدول الصناعية

ارتفع طلب الدول الصناعية بحوالي 500 ألف برميل/يوم خلال عام 2017 أي بنسبة %1.1 مقارنة بالعام السابق ليبلغ 47.4 مليون برميل/يوم. وضمن المجموعة المذكورة ارتفع طلب دول أمريكا الشمالية على النفط بواقع 300 ألف برميل/يوم ليصل إلى 25 مليون برميل/يوم خلال العام. وارتفع طلب دول أوروبا الغربية بنحو 100 ألف برميل/يوم ليصل إلى 14.1 مليون برميل/يوم. كما ارتفع طلب دول المحيط الهادي الصناعية بنحو 100 ألف برميل/يوم ليصل إلى 8.2 مليون برميل/يوم. كما يوضح الجدول (1-7) والشكل (1-10).

1-1 الجدول الإجمالي والتغير السنوى في الطلب على النفط في الدول الصناعية، 2017-2013

(مليون برميل/ يوم)

*2017	2016	2015	2014	2013	
25.0	24.7	24.6	24.1	24.1	أمريكا الشمالية
14.2	14.1	13.8	13.5	13.7	أوروبا الغربية
8.2	8.1	8.0	8.1	8.3	المحيط الهادي
47.4	46.9	46.4	45.7	46.1	إجمالي الدول الصناعية
0.5	0.5	0.7	(0.4)	0.1	التغير السنوي في الطلب
1.1	1.1	1.5	(0.9)	0.2	نسبة التغير(%)

^{*} بيانات تقديرية.

الشكل (1 - 10) إجمالي الطلب على النفط في الدول الصناعية، 2013 - 2017 (مليون برميل / يوم)



المصدر: الجدول (1 - 7).

تعتبر التطورات في الاقتصاد الأمريكي العامل الأكثر أهمية بالنسبة لاستهلاك النفط العالمي، حيث يشكل استهلاك النفط في الولايات المتحدة في الوقت الحاضر حوالي %20.9 من إجمالي استهلاك النفط في العالم مقارنة بحوالي %21

المصادر: - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية.

ـ أعداد مختلفة من التقرير الشهرى لمنظمة أوبك، و التقرير الشهرى لوكالة الطاقة الدولية.

في عام 2016، هذا وقد انخفض استهلاك النفط في الولايات المتحدة بشكل محدود خلال الربع الأول من عام 2017 نتيجة تراجع الاستهلاك من الغازولين، وانخفاض مبيعات السيارات. واتخذ الاستهلاك منحنى تصاعدي ملحوظ خلال الربع الثاني من عام 2017، وذلك نتيجة تزايد الاستهلاك من وقود النقل بشكل كبير، في ظل انخفاض أسعار النفط العالمية. وواصل الطلب ارتفاعه خلال الربع الثالث من العام، وإن كان بشكل محدود، متأثراً بموسم الأعاصير التي اجتاحت الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر شهر أغسطس وأوائل شهر سبتمبر 2017. وشهد الربع الرابع من العام تراجع طفيف في الطلب، وذلك نتيجة تراجع الاستهلاك من الغازولين، في ظل تحسن أسعار النفط العالمية.

وفيما يخص دول أوروبا الصناعية، بالرغم من استمرار نمط الاستهلاك الضعيف للنفط الذي تشهده دول المنطقة نتيجة ارتفاع الضرائب المفروضة على استخدام النفط، إضافة إلى أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو التي بدأت في نهاية عام 2009 وتفاقمت مع بداية عام 2011، والتي أثرت بشكل كبير على اقتصادات دول أوروبا الصناعية. فقد أدى تحسن الأداء الاقتصادي إلى زيادة طفيفة في الطلب على النفط وبخاصة في قطاعي النقل والصناعة في دول المنطقة خلال العام.

ومن التطورات الهامة الأخرى في دول أوروبا الصناعية هو استمرار التحول الواضح في استخدام الغازولين في النقل البري مقارنة بالديزل، وذلك نتيجة للسياسات التنظيمية الرامية إلى تحقيق انبعاثات أقل.

وفيما يتعلق بتطور طلب الدول الصناعية على النفط على أساس فصلي خلال عام 2017، تشير تقديرات منظمة أوبك، بأنه بعد الانخفاض بحدود 100 ألف برميل/يوم في طلب دول المجموعة خلال الربع الأول من عام 2017 مقارنة بالربع الرابع من العام السابق ليبلغ 47 مليون برميل/ يوم، شهد الربع الثاني استمرار الانخفاض وبواقع 120 ألف برميل/يوم بالمقارنة مع الربع الأول، ثم ارتفع طلب دول المجموعة خلال الربع الثالث بمقدار 770 ألف برميل/يوم بالمقارنة مع الربع

الثاني، وواصل ارتفاعه بحدود 60 ألف برميل/يوم خلال الربع الرابع من العام 2017 ليبلغ 47.8 مليون برميل/ يوم.

2-2 الدول النامية

تزايد طلب الدول النامية (بضمنها الصين) على النفط بحوالي 1 مليون بر ميل/يوم خلال عام 2017 مقارنة بالعام السابق ليصل إلى 44.2 مليون بر ميل/يوم وهو مستوى لم يصله من قبل، أي بمعدل نمو 2.3% بالمقارنة مع العام السابق. والجدير بالذكر أن طلب الدول النامية يعد المحرك الرئيسي للطلب العالمي على النفط، فقد شهد الطلب في هذه الدول زيادة بلغت نحو 5 مليون برميل/يوم في عام 2017 بالمقارنة مع مستواه المسجل في عام 2013.

وضمن هذه المجموعة ارتفع الطلب في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بنحو 200 ألف برميل/يوم ليصل إلى 12.3 مليون برميل/يوم، واستأثر طلب الدول العربية الذي بلغ 7.1 مليون برميل/يوم بحوالي %50 من الزيادة في طلب المنطقة، وبحوالي 10% من إجمالي الزيادة في طلب الدول النامية مجتمعة. ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة استهلاك الدول الأعضاء في أوابك إلى 6.1 مليون برميل/يوم خلال عام 2017، أي بنسبة ارتفاع بلغت %1.7 بالمقارنة مع العام السابق وكان الديزل المنتج الأكثر استخداماً في تلك الدول نتيجة تزايد استخدامه في قطاعي النقل والصناعة، كما تزايد أيضاً استهلاك الغازولين بشكل ملحوظ، بينما استقر استهلاك باقى الدول العربية عند نفس المستوى المسجل خلال عام 2016 وهو 1 مليون برميل/يوم. أما بالنسبة لطلب الدول الأخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا فقد ارتفع بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالعام السابق ليصل إلى 5.2 مليون برميل/يوم.

كما ارتفع طلب الدول الآسيوية النامية بحوالي 700 ألف برميل/يوم ليصل إلى 25.4 مليون برميل/يوم عام 2017. ونتيجة تعافى النمو الاقتصادي الصيني فقد استحوذ الطلب الصيني، الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الأسيوي وقاطرة التعافي في السوق المذكورة، على نحو 48.4% من طلب المجموعة، وعلى حوالي %71 من الزيادة في طلب الدول الآسيوية النامية. وقد استأثر الطلب الصيني على %50 من الزيادة في طلب الدول النامية مجتمعة، حيث ارتفع بمقدار 500 ألف برميل/يوم ليصل إلى 12.3 مليون برميل/يوم عام 2017، وقد ساهم تحسن أداء القطاع الصناعي في الصين الذي ظهر على مؤشر مديري المشتريات للقطاع الصناعي في تزايد الطلب على النفط الخام والمنتجات النفطية (بخاصة المواد الأولية البتروكيماوية)، فضلاً عن الزيادة في الاحتياجات من وقود النقل.

ومما يذكر، بعد تراجعه إلى حوالي 11.9 مليون برميل/يوم، أي بحوالي 10 ألاف برميل/يوم فقط خلال الربع الأول من عام 2017، بالمقارنة مع الربع الرابع من العام السابق، تزايد الطلب الصيني على النفط خلال الربع الثاني بحوالي 520 ألف برميل/يوم، ليعود للانخفاض مرة أخرى خلال الربع الثالث بحوالي 100 ألف برميل/يوم، ثم يعاود الارتفاع مجدداً بحوالي 260 ألف برميل/يوم ليبلغ 12.6 مليون برميل/يوم خلال الربع الرابع من عام 2017، وذلك تماشياً مع النمو الاقتصادي القوي الذي أثر بشكل إيجابي على الطلب على النفط في قطاع النقل وبخاصة النقل البري والطيران، وقطاع الصناعة وبخاصة صناعة البتروكيماويات.

أما بالنسبة لاقتصاد الهند، والذي يعد المحرك الآخر لنمو الاقتصاد الآسيوي، فقد ارتفع الطلب الهندي على النفط بنحو 100 ألف برميل/ يوم ليصل إلى 4.5 مليون برميل/ يوم.

ومن جهة أخرى، استقر طلب دول أمريكا اللاتينية على النفط عند 6.5 مليون برميل/يوم وهو نفس المستوى المحقق خلال العام السابق، ويعزى ذلك للتراجع في الطلب على النفط في البرازيل، بواقع 400 ألف برميل/يوم، مع زيادة الطلب في باقي دول أمريكا اللاتينية بنحو 400 ألف برميل/يوم، كما يوضح الجدول (8-1).

2- 3 الدول المتحولة

ارتفع طلب الدول المتحولة على النفط خلال العام بحوالي 100 ألف برميل/ يوم ليصل إلى 5.4 مليون برميل/يوم. حيث شهد الطلب من مجموعة دول الإتحاد السوفيتي السابق ارتفاعاً بحوالي 100 ألف برميل/يوم ليصل إلى 4.7 مليون برميل/يوم، بينما استقر الطلب على النفط في باقى دول المجموعة عند نفس مستوى العام السابق و هو 700 ألف برميل/يوم كما يوضح الجدول (1 - 8).

الجدول 1-8 الإجمالي والتغير السنوى في الطلب على النفط في دول العالم الأخرى (الإِقْتَصَاداًت النّامية والمتحولة)، 2017-2013 (مليون برميل/ يوم)

*2017	2016	2015	2014	2013	
44.2	43.2	42.0	40.5	39.2	الدول النامية
7.1	7.0	7.0	6.8	6.7	منها الدول العربية:
6.1	6.0	6.0	5.8	5.7	الدول الأعضاء
1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	باقي الدول العربية
5.2	5.1	5.0	5.0	4.8	دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا
12.3	12.1	12.0	11.8	11.5	إجمالي الشرق الاوسط وأفريقيا
25.4	24.7	23.5	22.1	21.2	الدول الأسيوية النامية
12.3	11.8	11.2	10.5	10.1	منها: الصين
4.5	4.4	4.1	3.8	3.7	الهند
8.7	8.5	8.2	7.8	7.4	الدول الأخرى
6.5	6.5	6.6	6.6	6.5	دول أمريكا اللاتينية
2.7	3.1	3.2	3.1	3.0	منها: البرازيل
3.8	3.4	3.4	3.5	3.5	الدول الأخرى
5.4	5.3	5.3	5.3	5.1	الدول المتحولة
4.7	4.6	4.6	4.6	4.5	منها: الاتحاد السوفيتي السابق
49.6	48.5	47.3	45.7	44.3	إجمالي طلب الدول النامية والمتحولة
1.1	1.2	1.6	1.4	1.3	مقدار التغير السنوي
2.3	2.5	3.5	3.2	3.0	نسبة التغير (%)

^{*} بيانات تقديرية.

⁻ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية. - أعداد مختلفة من التقرير الشهرى لمنظمة أوبك.

3. اتجاهات الأسعار

3-1 أسعار النفط الخام

ارتفعت أسعار النفط العالمية خلال عام 2017، لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2014، حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق واسع تراوح ما بين 45.2 و 62.1 دولار/ برميل خلال العام، وبلغ المتوسط السنوي للسلة 52.5 دولار/ برميل مشكلاً بذلك ارتفاعاً بحدود 11.8 دولار/برميل، أي ما يعادل نسبة ارتفاع %29 بالمقارنة مع مستويات عام 2016.

وشهد النصف الأول من عام 2017 تباين في اتجاهات أسعار النفط ما بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، وقد تراوحت خلاله المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك بين 45.2 دولار/برميل و52.4 دولار/برميل. أما النصف الثاني من عام 2016، فقد شهدت أسعار النفط اتجاه تصاعدي ملحوظ ليتجاوز المعدل الشهري لسعر سلة خامات أوبك حاجز 62 دولار/برميل مع نهاية العام.

أما بالنسبة لحركة المعدلات الفصلية لأسعار النفط، فقد ارتفع معدل سعر سلة خامات أوبك خلال الربع الأول من عام 2017 بواقع 4.4 دولار/ برميل، أي ما يعادل حوالي %9.2 بالمقارنة مع الربع الرابع من العام السابق ليصل إلى 52 دولار/برميل، لينخفض بعد ذلك خلال الربع الثاني إلى 48.6 دولار/ برميل، وخلال الربع الثالث ارتفعت أسعار النفط مجدداً ليصل معدل سعر سلة خامات أوبك إلى 50 دولار/ برميل، وتحقق أعلى معدل فصلي لسعر سلة خامات أوبك خلال الربع الرابع من العام عندما بلغ 4.8 دولار/برميل، أي بما يعادل ارتفاع بنسبة %18.8 بالمقارنة مع الربع الثالث، وهو أعلى مستوى له منذ الربع الثاني من عام 2015.

وفيما يتعلق بالمعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك، فقد استهلت عام 2017 عند مستوى 52.4 دولار/ برميل في شهر كانون الثاني/ يناير، وهو أعلى مستوى لها منذ شهر تموز/يوليو 2015، لتتباين بعدها اتجاهات معدل سعر سلة خامات أوبك ما بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى لحين وصولها إلى 45.2

دو لار / بر مبل في شهر حز بر ان/بو نبو ، ثم بدأت بالتحسن التدر يجي خلال باقي أشهر العام لتصل إلى 62.1 دو لار/ برميل خلال شهر كانون الأول/ ديسمبر، وهو أعلى معدل لها منذ شهر أبار /مايو 2015

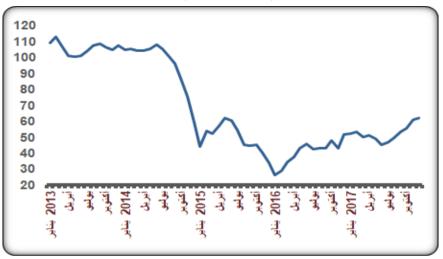
وبناء على التطورات سالفة الذكر، شهد عام 2017 تقلصاً في الفروقات ما بين الحد الأقصى والأدنى لأسعار سلة أوبك خلال العام التي وصلت إلى حوالي 16.9 دولار/ برميل بالمقارنة مع فروقات العام السابق والذي بلغت خلاله تلك الفروقات نحو 25.2 دولار/برميل. ويوضح الجدول (1- 9) والشكل (1- 11) المعدل الشهري لسعر سلة أوبك خلال الفترة (2013- 2017).

الجدول 1-9 السعر الفورى لسلة خامات أوبك، 2013-2017 (دولار / برمیل)

2017	2016	2015	2014	2013	
52.4	26.5	44.4	104.7	109.3	كانون الثاني/يناير
53.4	28.7	54.1	105.4	112.8	شباط/فبراير
50.3	34.7	52.5	104.2	106.4	آذار /مار س
51.4	37.9	57.3	104.3	101.1	نیسان/أبریل
49.2	43.2	62.2	105.4	100.7	أيار /مايو
45.2	45.8	60.2	107.9	101.0	حزيران/يونيو
46.9	42.7	54.2	105.6	104.5	تموز /يوليو
49.6	43.1	45.5	100.8	107.5	آب/أغسطس
53.4	42.9	44.8	96.0	108.7	أيلول/سبتمبر
55.5	47.9	45.0	85.1	106.7	تشرين الأول/أكتوبر
60.7	43.2	40.5	75.6	105.0	تشرين الثاني/نوفمبر
62.1	51.7	33.6	59.5	107.7	كانون الأول/ديسمبر
52.0	30.0	50.3	104.7	109.5	الربع الأول
48.6	42.3	59.9	105.9	100.9	الربع الثاني
50.0	42.9	48.2	100.8	106.9	الربع الثالث
59.4	47.6	39.7	73.4	106.5	الربع الرابع
52.5	40.7	49.5	96.2	105.9	المعدل السنوي

⁻ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية. - أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (1- 11) المعدل الشهري لأسعار سلة أوبك، 2013- 2017 (دولار / برميل)



المصدر: الجدول (1 - 9).

وتحدد مستويات أسعار النفط العالمية، عادة، نتيجة لتأثير جملة من العوامل المتنوعة والمتداخلة وباتجاهات متفاوتة، ومن العوامل الرئيسية التي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط خلال العام ما يلي: -

- يُعد اتفاق خفض الإنتاج بين دول منظمة أوبك ومنتجي النفط من خارجها، والذي دخل حيز التنفيذ بدء من شهر يناير 2017، مع ارتفاع نسبة الالتزام بهذا الاتفاق، وقرار تمديد العمل به حتى نهاية عام 2018، من أبرز الأسباب التي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط، وبخاصة مع توجه دول منظمة أوبك نحو تحقيق التوازن في سوق النفط العالمية، وهو ما أدى إلى تراجع في الإمدادات النفطية لدول المجموعة الذي يمثل إنتاجها نحو %40 من إجمالي الإمدادات العالمية عام 2017.
- ارتفاع الطلب العالمي على النفط بشكل عام، والطلب الأمريكي والطلب الصيني بشكل خاص، بفضل التحسن الملحوظ في أداء الاقتصاد الأمريكي، كما ساهم تحسن أداء القطاع الصناعي في الصين الذي ظهر على مؤشر

مديري المشتريات للقطاع الصناعي في تزايد الطلب على النفط الخام و المنتجات النفطية (بخاصة المواد الأولية البتر وكيماوية)، فضلاً عن الزيادة في الاحتياجات من وقود النقل، وهو ما أنعكس بشكل إيجابي على الآفاق المستقبلية للطلب على النفط

- العجز الذي تظهر ه البيانات الأولية لمستويات الطلب والعرض من النفط الخام خلال عام 2017 والمقدر بنحو 500 ألف بر ميل/يوم، مقارنة بفائض قدره 400 ألف برميل/يوم خلال عام 2016.
- انخفاض مستويات أنواع المخزونات النفطية العالمية المختلفة بحوالي 1.7% مقارنة بمستويات عام 2016، ولا سيما في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تقلصت الزيادة في إجمالي مخزونات النفط الخام التجارية لديها عن متوسط السنوات الخمس الماضية البالغ 2.8 مليار برميل إلى 140 مليون برميل فقط في شهر أكتوبر 2017، مقارنة مع زيادة بلغت 338 مليون برميل في شهر يناير 2017. هذا وتعد الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولة وحدها عن نحو 66% من الانخفاض في المخزون النفطي العالمي.
- سجل سعر صرف الدولار الأمريكي أكبر خسارة سنوبة له منذ عام 2003 مقابل سلة من العملات الرئيسية الأخرى، حيث تأثر أداء الدو لار الأمريكي خلال عام 2017، بانخفاض عائد السندات الأمريكية، وبفعل الشكوك في قدرة الرئيس الأمريكي على المضي قدماً في تنفيذ وعوده الانتخابية، وذلك في أعقاب التوترات داخل الكونجرس وصعوبة تمرير تعديلات قانون الرعاية الصحية وقانون الضرائب الجديد. ولم تفلح محاولات مجلس الاحتياطي الفيدر إلى الأمريكي الذي قرر في شهر ديسمبر 2017 رفع سعر الفائدة الرئيسي بواقع ربع نقطة مئوية ليتراوح ما بين 11 إلى 1.5%.

كما شهد عام 2017 تطورات في نمط فروقات الأسعار، تمثلت في تقلص الفروقات بين أسعار النفوط الخفيفة منخفضة المحتوى الكبريتي والثقيلة عالية المحتوى الكبريتي خلال العام بالمقارنة مع العام السابق. فعلى سبيل المثال، وصل الفرق بين سعر نفط برنت (الأعلى جودة ممثلاً للنفوط الخفيفة) وسعر نفط دبي (ممثلاً للنفوط الثقيلة) إلى 1 دولار/برميل خلال عام 2017 بالمقارنة مع 2.4 دولار/برميل خلال العام السابق. في حين يقل سعر سلة أوبك عن سعر نفط برنت بواقع 1.7 دولار/برميل خلال العام.

ويمكن أن تعزى تلك التطورات في مشهد فروقات الأسعار وبدرجة كبيرة إلى ارتفاع المعروض من النفوط الخفيفة في السوق العالمية وبخاصة من دولة ليبيا خلال العام، مع الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط الخام خلال عام 2017. هذا وقد ارتفعت أسعار النفوط الخام الرئيسية في العالم في عام 2017، حيث حقق سعر نفط دبى ارتفاعاً بنحو 11.9 دولار/برميل خلال العام وحقق سعر نفط برنت ارتفاعاً بنحو 7.7 دولار/برميل، كما حقق سعر خام غرب تكساس ارتفاعاً بنحو 7.7 دولار/برميل.

يذكر، أن خام غرب تكساس، الذي يعتبر أحد نفوط الإشارة الرئيسية العالمية ذات النوعية الخفيفة والمحتوى الكبريتي المنخفض، أخذ يعاني ومنذ عام 2007 من محددات لوجستية، خاصة وأنه نفط مغلق منعزل عن الأسواق العالمية الأخرى، وتحركت أسعاره بشكل ليس له علاقة بأساسيات السوق العالمية. تقليدياً، كانت الفروقات بين أسعار نفط غرب تكساس ونفط برنت المتشابهان في النوعية تميل لصالح نفط غرب تكساس، إلا أن تلك الفروقات قد اتسعت في عام 2017 لتبلغ 3.3 دو لار/برميل بالمقارنة مع 0.5 دو لار/برميل العام السابق لصالح نفط برنت.

ويعزى ذلك إلى الفائض في إنتاج النفط الأمريكي مقابل النقص في طاقة تكرير مصافي النفط الأمريكية التي تأثرت بشكل كبير بموسم الأعاصير الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأخير من العام، مما عطل صادرات النفط

الأمريكية. في الوقت الذي حظيت فيه أسعار خام برنت بدعم كبير من اتفاق خفض الإنتاج بين دول أوبك ومنتجى النفط من خارجها الذي دخل حيز التنفيذ في بداية عام 2017، وقوة الطلب العالمي على النفط، وانخفاض مخزونات النفط العالمية والنمو القوى الذي شهدته الاقتصادات العالمية خلال عام 2017. كما كانت أسعار نفط غرب تكساس العالى الجودة أقل من أسعار بعض النفوط الأقل جودة منه وبحدود 2.3 دولار/ برميل بالمقارنة مع أسعار نفط دبي و 1.6 دولار/ برميل بالمقارنة مع معدل سعر سلة خامات أوبك خلال العام

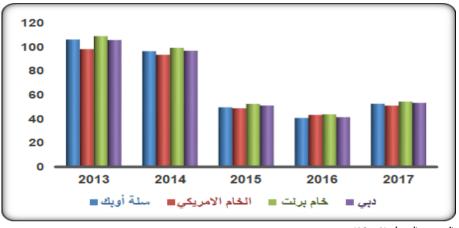
ويتضح تطور فروقات الأسعار من الجدول (1 - 10) والشكل (1 - 12) الذي يبين المعدلات السنوية لسعر سلة خامات أوبك ونفوط الإشارة الرئيسية في العالم (الخام الأمريكي الخفيف، وخام برنت، وخام دبي) للفترة 2013- 2017.

الجدول 1-10 متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وغرب تكساس ويعض الخامات العربية، 2013-2017 (دو لار / ير ميل)

(2017, 7, 201)										
التغير في عام 2017	2017	2016	2015	2014	2013	الخامات				
11.8	52.5	40.7	49.5	96.2	105.9	سلة أوبك منها:				
10.0	54.2	44.2	52.8	99.6	109.4	خليط صحراء الجزائر				
11.8	52.7	40.9	49.9	97.1	106.6	العربي الخفيف				
10.1	54.9	44.8	53.9	99.3	108.3	موربان الاماراتي				
12.5	51.7	39.2	48.2	95.2	105.1	خام الكويت				
10.3	52.9	42.6	51.4	98.4	108.6	السدرة الليبي				
11.5	52.9	41.4	50.7	96.3	105.4	البحري القطري				
12.5	51.9	39.4	47.9	94.4	103.7	البصرة العراقي				
						خامات اخرى :				
11.9	53.2	41.3	51.0	96.6	105.5	دبي				
10.5	54.2	43.7	52.4	99.0	108.7	برنّت				
7.7	50.9	43.2	48.7	93.2	97.9	خام غرب تكساس				

⁻ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية. - أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (1- 12) المعدلات السنوية لسعر سلة خامات أوبك والخام الأمريكي وخام برنت وخام دبي للفترة 2013-2017، (دولار/برميل)



المصدر: الجدول (1 - 10).

وانعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال العام على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية بشكل عام التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت ارتفاعاً خلال العام بالمقارنة مع العام السابق وبدرجات متفاوتة.

فقد ارتفع الخام الجزائري بواقع 10 دولار/برميل ليصل إلى 54.2 دولار/برميل خلال العام، أي بنسبة ارتفاع %18.5 بالمقارنة مع العام السابق. وارتفع خام التصدير الكويتي بواقع 12.5 دولار/ برميل ليصل إلى 51.7 دولار/برميل أي بنسبة ارتفاع %24.2 بالمقارنة مع عام 2016، ما أدى إلى تقلص الفروقات بين الخام الجزائري والكويتي خلال عام 2017 إلى 2.5 دولار/ برميل مقارنة بحوالي 5 دولار/برميل عن العام السابق.

وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد ارتفع الخام العربي الخفيف السعودي بنسبة (%22.4) ليبلغ 52.7 دولار/ برميل، و خام موربان الإماراتي بنسبة (%18.4) ليصل 54.9 دولار/ برميل، وخام السدرة الليبي بنسبة (%19.5) ليصل إلى 52.9 دولار/ برميل، و الخام البحري القطري بنسبة (%21.7) ليصل ليصل إلى 52.9 دولار/ برميل، و الخام البحري القطري بنسبة (%21.7) ليصل

إلى 52.9 دو لار /بر ميـل و البصـر ة العراقـي بنسـبة (24.1%) ليصـل إلـي 51.9 دولار/برميل خلال العام. كما يوضح الجدول (1- 10).

ويتضح أن الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط الخام بقيمتها الاسمية والذي بلغ حوالي 11.8 دولار/ برميل يزيد عن الارتفاع في أسعارها الحقيقية المقاسة بأسعار عام 2000 بعد تعديلها وفق الرقم القياسي الذي يمثل مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية حيث ارتفع بنحو 8.7 دولار/برميل أي بنسبة تبلغ 27.3% ليصل متوسطها إلى 40.6 دولار/برميل في عام 2017، كما يوضح الجدول (1- 11).

الجدول 1-11 أسعار النفط الخام الإسمية والحقيقية، 2010-2010 (دولار/ برمیل)

(62-5:15-5-)									
السعر الحقيقي	الرقم القياسي*	السعر	السنة						
بأسعار 2000	100 = 2000	الإسمي							
27.6	100.0	27.6	2000						
22.7	101.8	23.1	2001						
23.5	103.4	24.3	2002						
26.8	105.1	28.2	2003						
33.6	107.2	36.0	2004						
46.2	109.5	50.6	2005						
54.6	111.8	61.0	2006						
60.5	114.3	69.1	2007						
81.0	116.5	94.4	2008						
52.0	117.4	61.0	2009						
65.4	118.4	77.4	2010						
89.6	120.0	107.5	2011						
90.1	121.5	109.5	2012						
86.1	123.0	105.9	2013						
77.1	124.7	96.2	2014						
39.2	126.3	49.5	2015						
31.9	127.5	40.7	2016						
40.6	129.3	52.5	**2017						

^{*}الرقم القياسي يمثل مخفض الناتج المحلى الاجمالي في الدول الصناعية ، كما ينشر ها صندوق النقد الدولي .

^{**} بيانات تقديرية.

⁻ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية.

⁻ أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك، وتقرير افاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2017 لصندوق النقد الدولي (IMF).

2-3 الأسعار الفورية للمنتجات النفطية

انعكس الارتفاع في أسعار النفط الخام في ارتفاع عام على المتوسط السنوي لأسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال عام 2017 في كافة الأسواق الرئيسية في العالم وبنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج.

3-2-1 أسعار الغازولين الممتاز

بلغ معدل سعر الغاز ولين في الخليج الأمريكي 74.4 دولار/ برميل في عام 2017، بارتفاع 11.3 دولار/ برميل، أي بنسبة %17.9 مقارنة بمعدلات السعر لعام 2016، وفي سوق البحر المتوسط وصل معدل السعر خلال العام إلى 66.6 دولار/برميل، بارتفاع 10.3 دولار/برميل، أي بنسبة تمثل %18.3 بالمقارنة مع العام السابق. وفي سوق روتردام وصل معدل السعر خلال العام إلى 75.1 دولار/برميل، بارتفاع 11.5 دولار/ برميل، والتي تمثل نسبة %18.2 بالمقارنة مع عام 2016. أما بالنسبة لسوق سنغافورة، فقد وصل معدل السعر إلى 68 دولار/ برميل خلال عام 2017، بارتفاع قدره 11.9 دولار/ برميل، والتي تمثل حوالي عام 2016 مقارنة بأسعار عام 2016.

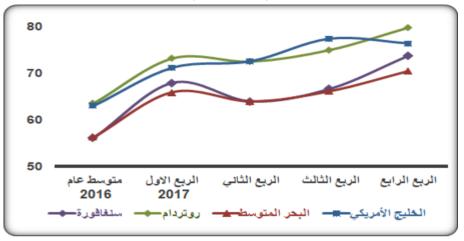
وقد حققت سوق روتردام أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة خلال عام 2017، تلتها السوق الأمريكية ثم سوق البحر المتوسط وأخيراً سوق سنغافورة التي حققت أدنى الأسعار، كما يوضح الجدول (1 - 12) والشكل (1- 13).

الجدول 1-12 المتوسط الشهري للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الاسواق المختلفة، 2017-2016 (دولار/ برمیل)

	(0,-3,-7,-3,-7)									
زيت الوقود	زيت الغاز	الغازولين	السوق							
		الممتاز								
37.1	52.9	56.1	سنغافورة	متوسط عام 2016						
34.1	53.3	63.6	روتردام							
34.6	54.4	56.3	البحر المتوسط							
32.1	50.1	63.1	الخليج الامريكي							
51.6	66.3	68.0	سنغافورة	متوسط عام 2017						
48.7	66.4	75.1	روتردام							
49.6	66.9	66.6	البحر المتوسط							
47.1	62.3	74.4	الخليج الامريكي							
53.5	65.4	67.9	سنغافورة	الربع الأول 2017						
48.4	64.5	73.2	روتردام							
49.6	65.7	65.9	البحر المتوسط							
45.7	61.4	71.2	الخليج الامريكي							
49.8	61.7	63.9	سنغافورة	الربع الثاني						
45.7	60.8	72.5	روتردام							
46.9	61.8	63.9	البحر المتوسط							
43.4	56.6	72.6	الخليج الامريكي							
48.0	65.0	66.6	سنغافورة	الربع الثالث						
47.2	65.6	75.0	روتردام							
47.3	66.1	66.1	البحر المتوسط							
46.3	60.9	77.4	الخليج الامريكي							
55.0	73.2	73.7	سنغافورة	الربع الرابع						
53.6	74.5	79.8	روتردام							
54.4	74.0	70.4	البحر المتوسط							
52.9	70.5	76.4	الخليج الامريكي							

المصدر: - أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل 1-13 أسعار الغازولين الممتاز، 2016-2017 (دولار/ برميل)



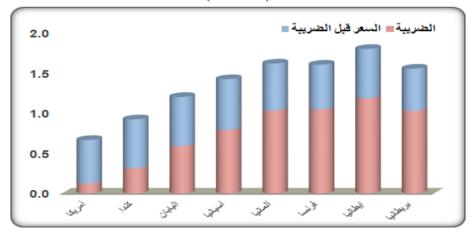
المصدر: الجدول (1 -12).

وعند مقارنة السعر النهائي للغازولين في بعض الدول الصناعية الرئيسية يتضح بأنه الأقل في السوق الأمريكية بسبب الضرائب المنخفضة في تلك السوق، إذ شكلت هذه الضرائب في شهر تشرين الأول / أكتوبر 2017 حوالي %18.4 من السعر النهائي للغازولين مقارنة بنسبة %33.9 في كندا، و%4.1 في اليابان، و%55.6 في أسبانيا، وأكثر من %63 في بعض الدول الأوروبية الأخرى (ألمانيا %63.8، وفرنسا %55.2، وايطاليا %65.8، وفي بريطانيا %66.1) خالل الفترة نفسها، كما يوضح الجدول (1 - 13) والشكل (1 - 14).

الجدول 1-13 نسبة الضريبة من اسعار الغازولين في بعض الدول الصناعية، 2016-2017 (دولار / لتر)

		اكتوبر	2016		اكتوبر 2017				
	السعر قبل الضريبة	الضريبة	السعر لنهائي	نسبة الضريبة (%)	السعر قبل الضريبة	الضريبة	السعر النهاني	نسبة الضريبة (%)	
لکی	0.48	0.12	0.59	20.03	0.54	0.12	0.66	18.43	
1-	0.52	0.29	0.82	35.91	0.61	0.31	0.92	33.88	
ابان	0.57	0.63	1.20	52.71	0.61	0.59	1.20	49.08	
بانيا	0.57	0.74	1.30	56.50	0.63	0.79	1.42	55.58	
لاليا	0.53	1.10	1.63	67.28	0.61	1.18	1.79	65.83	
نسا	0.51	0.96	1.46	65.46	0.56	1.04	1.60	65.16	
انيا	0.51	0.96	1.47	65.03	0.58	1.03	1.61	63.79	
يطانيا	0.46	0.95	1.40	67.55	0.53	1.02	1.55	66.06	

الشكل (1 - 14) نسبة الضريبة من أسعار الغازولين في بعض الدول الصناعية، شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2017 (دولار/لتر)



المصدر: الجدول (1 - 13).

⁻ اعداد مختلفة من التقرير الشهري الصادر عن وكالة الطاقة الدولية.

2-2-3 أسعار زيت الغاز

شهد عام 2017 ارتفاعاً في المتوسط السنوي لأسعار زيت الغاز بشكل عام خلال عام 2017 في كافة الأسواق الرئيسية مقارنة بالعام السابق، وكانت مستويات أسعار زيت الغاز بشكلها المطلق خلال العام أدني من أسعار الغازولين (باستثناء سوق البحر المتوسط) وأعلى من أسعار زيت الوقود في كل الأسواق الرئيسية في العالم بشكل عام. وقد استأثر سوق البحر المتوسط بأعلى أسعار زيت الغاز لتصل إلى 66.9 دولار/برميل خلال عام 2017 مشكلة ارتفاع بنسبة %23.1 مقارنة بمعدل عام 2016، تلتها سوق روتردام بمعدل سعر 66.4 دولار/برميل بنسبة ارتفاع %24.5، ثم سوق سنغافورة بمعدل سعر 66.3 دولار/برميل أي بنسبة ارتفاع %4.5.5 وأخيراً سوق الخليج الأمريكي بأدنى الأسعار بواقع 62.3 دولار/برميل برميل خلال عام 2017 وبنسبة ارتفاع %24.4 مقارنة بالعام السابق.

3.2.3. أسعار زيت الوقود

ارتفعت أسعار زيت الوقود خلال عام 2017 في جميع الأسواق، حيث وصل معدلها في سوق سنغافورة إلى 51.6 دولار/برميل، بارتفاع %39% بالمقارنة مع عام 2016، وفي سوق البحر المتوسط وصل إلى 49.6 دولار/برميل، بارتفاع %43.2 بالمقارنة مع العام السابق، ووصل إلى 48.7 دولار/برميل في سوق روتردام، بارتفاع %42.7 بالمقارنة مع عام 2016. أما في السوق الأمريكي، فقد وصل السعر إلى 47.1 دولار/برميل خلال العام، بارتفاع %46.5 بالمقارنة مع العام السابق.

3-3 أسعار شحن النفط الخام

انخفضت أسعار شحن النفط الخام للشحنات بالناقلات الكبيرة من الخليج العربي إلى الشرق والغرب خلال عام 2017 مقارنة بمستوياتها المسجلة خلال عام 2016، بالرغم من تعافي النمو الاقتصادي العالمي، يأتي ذلك انعكاساً لما شهدته بعض دول خارج أوبك وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية من ارتفاع في إنتاجها

المحلى، وما يعنى انخفاض للواردات النفطية الأمريكية وبالتالي إنخفاض الطلب على الناقلات بالتزامن مع وجود فائض في حجم الأسطول العالمي من الناقلات، حيث بلغ حجم هذا الأسطول في نهاية عام 2017 نحو 60 ألف ناقلة مختلفة الأنواع (من بينها 500 ناقلة للنفط الخام). ويعود ذلك في الأساس إلى الانخفاض الكبير في المخزونات النفطية وبخاصة خلال النصف الثاني من عام 2017 على خلفية تمديد اتفاق خفض الانتاج الذي توصلت إليه دول أوبك مع منتجى النفط من خارجها الذي دخل حيز التنفيذ مع بداية عام 2017 إضافة إلى عودة الانتعاش للأسعار، حيث تأثرت أسواق الناقلات بشكل كبير بالارتفاع المتوالي في أسعار النفط الخام خلال النصف الثاني من عام 2017، فقد أطلق موجة من عمليات التخلص من المخزون على متن الناقلات وقد ساعد على ذلك أرتفاع أسعار وقود السفن.

بينما ارتفعت أسعار شحن النفط الخام للشحنات بالناقلات الصغيرة أو متوسطة الحجم (80 – 85 ألف طن ساكن) ضمن منطقة البحر المتوسط بسبب الارتفاع الملحوظ في الطلب على هذا النوع من الناقلات.

وقد وصل معدل سعر الشحن خلال عام 2017 لشحنات النفط المتجهة من مو انئ الخليج العربي إلى الشرق (للناقلات الكبيرة VLCC بحمولة 280-230 ألف طن ساكن) نحو 59 نقطة على المقياس العالمي (World Scale-WS)، بانخفاض مقداره نقطة واحدة، بنسبة تمثل حوالي %1.7 مقارنة بمعدل سعر الشحن لعام 2016.

كما طرأ أيضاً انخفاضاً في معدل أسعار الشحن للشحنات المتجهة من الخليج العربي إلى الغرب (270-285ألف طن ساكن)، حيث وصل إلى 30 نقطة على المقياس العالمي خلال عام 2017، وبانخفاض مقداره 7 نقاط، أي بنسبة 18.9% مقارنــة بمعدل عام 2016، كما يوضــح الجدول (1-14).

⁷ المقياس العالمي(World Scale) هو طريقة مستخدمة لاحتساب أسعار الشحن، حيث أن نقطة واحدة على المقياس العالمي تُعنى 1% من سُعر النقل القياسي لذلك الاتجاه في كتاب (World Scale) الذي ينشر سنوياً من قبل (World Scale Association) ويتضمن قائمة من الأسعار بصيغة دولار/ طن تمثل (World Scale 100) لكل الاتجاهات الرئيسية في العالم

أما بالنسبة لأسعار الشحن ضمن منطقة البحر الأبيض المتوسط وبالناقلات الصغيرة أو متوسطة الحجم (80-85 ألف طن ساكن) فقد وصل معدلها خلال عام 2017 إلى 106 نقطة على المقياس العالمي، وبارتفاع مقداره 9 نقاط، أي بنسبة 9.3% مقارنة بمعدل عام 2016.

وقد استهات أسعار شحن النفط الخام من الخليج العربي بالناقلات الكبيرة باتجاه الشرق عام 2017 بارتفاع عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2016 مسجلة 84 نقطة خلال شهر كانون الثاني/يناير، ثم انخفضت لتصل إلى 53 نقطة خلال شهر آذار/مارس، قبل أن تعاود الارتفاع إلى 65 نقطة خلال شهر نيسان/أبريل، وانخفضت بعد ذلك لتصل إلى أدنى مستوياتها في شهر أب/أغسطس بواقع 42 نقطة. أعقب ذلك ارتفاع في أسعار الشحن للوجهة المذكورة، ثم انخفضت إلى 52 نقطة بنهاية العام.

وبالمثل، شهدت أسعار شحن النفط الخام من الخليج العربي بالناقلات الكبيرة باتجاه الشرق تذبذباً مماثلاً لحركة أسعار شحن النفط الخام من الخليج العربي بالناقلات الكبيرة باتجاه الشرق خلال عام 2017، حيث تراوحت خلال أشهر السنة بين أدنى مستوياتها في شهر أيلول/سبتمبر بواقع 23 نقطة وأعلى مستوياتها عند 53 نقطة ببداية العام.

أما بالنسبة لوجهة البحر المتوسط فقد استهلت عام 2017 بارتفاع بالمقارنة مع نهاية عام 2016 مسجلة 142 نقطة خلال شهر كانون الثاني/يناير لتستمر بعد ذلك بالتذبذب لتصل إلى 91 نقطة في نهاية النصف الأول من العام. لكنها انخفضت بعد ذلك لتصل إلى أدنى مستوياتها في شهر اب/ أغسطس بواقع 78 نقطة، قبل أن تعاود الارتفاع مجدداً لتصل إلى أعلى مستوياتها البالغة 135 نقطة خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، ثم انخفضت إلى 100 نقطة بنهاية العام.

الجدول 1-14 تطور اتجاهات أسعار شحن النفط الخام، 2016-2017 (نقطة على المقياس العالمي)

(علقه طلی العلیمی)										
البحر المتوسط ـ البحر المتوسط ***	الخليج العربي - الغرب **	الخليج العربي - الشرق *	الاتجاه الفترة							
97	37	60	متوسط عام 2016							
102	58	79	كانون الثاني/يناير 2016							
91	35	60	شباط/فبر ایر							
106	41	73	آذار /مارس							
87	43	65	نیسان/أبریل							
109	38	63	أيار /مايو							
111	31	54	حزيران/يونيو							
82	26	43	تموز/يوليو							
66	24	37	آب/أغسطس							
87	24	35	أيلول/سبتمبر							
71	36	60	تشرين الأول/أكتوبر							
134	39	69	تشرين الثاني/نوفمبر							
115	49	81	كانون الأول/ديسمبر							
106	30	59	متوسط عام 2017							
142	53	84	كانون الثاني/يناير 2017							
103	37	71	شباط/فبر ایر							
113	28	53	آذار /مارس							
104	34	65	نیسان/أبریل							
116	29	55	أيار /مايو							
91	26	51	حزيران/يونيو							
84	26	52	تموز/يوليو							
78	24	42	آب/أغسطس							
107	23	44	أيلول/سبتمبر							
135	28	68	تشرين الأول/أكتوبر							
102	28	67	تشرين الثاني/نوفمبر							
100	25	52	كانون الأول/ديسمبر							

^{*} حجم الناقلة يتراوح ما بين 230 الى 280 ألف طن ساكن.

^{**} حجم الناقلة يتراوح ما بين 270 الى 285 ألف طن ساكن.

^{***} حجم الناقلة يتراوح ما بين 80 الى 85 ألف طن ساكن.

المصدر: - أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

4. المخزونات النفطية المختلفة

شهد عام 2017 انخفاضاً في إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والاستراتيجية) لتبلغ 8651 مليون برميل مع نهاية الربع الرابع من العام، ويمثل ذلك تراجعاً بنحو 147 مليون برميل، أي بنسبة 1.7% بالمقارنة بالربع الرابع من العام السابق. يذكر أن مخزون النفط الخام على متن الناقلات قد بلغ 1172 مليون برميل في نهاية عام 2017 منخفضاً بنحو 78 مليون برميل بالمقارنة مع نهاية عام 2016. كما يوضح الجدول (1-5).

4-1 المخزون التجاري في الدول الصناعية

بعد وصول المخزون التجاري في الدول الصناعية إلى 3026 مليون برميل في نهاية الربع الأول من عام 2017، انخفض بواقع 10 مليون برميل ليصل إلى 3016 مليون برميل في نهاية الربع الثاني من العام، ثم انخفض بنحو 36 مليون برميل خلال الربع الثالث ليصل إلى 2980 مليون برميل، وواصل انخفاضه بنحو 117 مليون برميل مسجلاً 2863 مليون برميل في نهاية الربع الرابع من العام.

والجدير بالاهتمام أن كفاية المخزون التجاري في الدول الصناعية في نهاية عام 2017 قد بلغت مستوياتها حوالي 60.3 يوم من الاستهلاك، وهو مستوى أقل من نظيره المسجل في نهاية العام السابق والبالغ 63.6 يوم من الاستهلاك.

4-2 المخزون الاستراتيجي الأمريكي

انخفض المخزون الاستراتيجي الأمريكي إلى 692 مليون برميل في نهاية الربع الأول من عام 2017 وذلك عقب الاستقرار الذي شهده منذ الربع الثالث من عام 2015 ولغاية نهاية الربع الرابع من عام 2016 عند مستوى 695 مليون برميل. ثم واصل انخفاضه بعد ذلك ليصل إلى 664 مليون برميل في نهاية الربع الرابع من العام، وهو أقل مستوى سنوي له منذ نهاية عام 2003.

والجدير بالذكر أنه منذ عام 2004 قامت الإدارة الأمريكية باتخاذ مواقف أكثر مرونة بشأن عمليات السحب من المخزون الاستراتيجي للتعويض عن النقص

بالمقارنة بالسياسات السابقة التي كانت تعتبره بمثابة خط الدفاع الأخير يمكن استخدامه في حالة الأزمات الرئيسية فقط وفي هذا السياق يُذكر أن وزارة الطاقة الأمريكية قد أعلنت عن الموافقة على سحب نحو 4.5 مليون بر ميل من المخزون الاستراتيجي الأمريكي وذلك على خلفية تأثر الولايات المتحدة بموسم الأعاصير التي تعرضت لها في أواخر شهر أغسطس وأوائل شهر سبتمبر 2017.

الجدول 1-15 مستويات المخزونات النفطية المختلفة في نهاية الفصل، عامى 2016 و 2017 (مليون برميل)

المنطقة	الربع الأول		الربع	الثاني	الربع	الثالث	الربع	الرابع
	2016	2017	2016	2017	2016	2017	2016	*2017
لأمريكتين	1589	1605	1609	1596	1621	1579	1598	1500
نها: الولايات المتحدة الامريكية	1325	1337	1341	1339	1349	1294	1322	1225
وروبا	1004	1018	1007	996	996	968	972	949
سيا الهادي	421	403	438	424	450	433	414	414
جمالي الدول الصناعية	3014	3026	3054	3016	3067	2980	2984	2863
قية دول العالم	2959	3150	2953	3046	2756	2769	2682	2771
جمالي المخزون التجاري**	5973	6176	6007	6062	5823	5749	5668	5634
لمخزون على متن الناقلات	1202	1190	1241	1204	1215	1144	1250	1172
لمخزون الاستراتيجي منه:	1867	1878	1866	1868	1871	1858	1881	1846
لمخزون الاستراتيجي الامريكي	695	692	695	682	965	674	695	664
جمالى المخزون العالمي	9042	9244	9114	9134	8909	8751	8798	8651
نفاية المخزون التجاري في الدول الصناعية (يوم)	64.0	63.3	65.7	62.8	64.8	62.9	63.6	60.3

^{*} بيانات تقدير ية.

^{**} لايشمل المخزون على متن الناقلات .

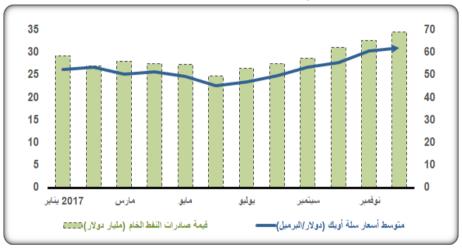
⁻ Oil Market Intelligence, various issues.

ثانياً: قيمة صادرات النفط في الدول الأعضاء

انعكست معدلات أسعار النفط خلال عام 2017 على قيمة صادرات النفط التي تعد المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية المنتجة للنفط، والداعم الرئيسي لاحتياطيات بنوكها المركزية من العملة الأجنبية، والمعزز الأساسي للفوائض في ميزانياتها.

ولعل البيانات الشهرية المتعلقة بحركة أسعار النفط وقيمة صادراته الشهرية المقدرة للدول الأعضاء تعطي صورة أوضح للآثار السلبية التي نجمت عن حركة الأسعار خلال العام. ففي شهر يناير 2017 عندما وصلت أسعار سلة خامات أوبك إلى 52.4 دولار/ برميل قدرت قيمة صادرات النفط للدول الأعضاء بنحو 29.2 مليار دولار، وفي شهر يونيو 2017 بلغت قيمة صادرات النفط أدنى مستوى لها خلال العام وهو 7.42 مليار دولار على خلفية تراجع الأسعار ووصول متوسط أسعار سلة خامات أوبك إلى أدنى مستوياته أيضاً وهو 45.2 دولار/ برميل، ثم أخذت قيمة صادرات النفط في الارتفاع خلال الأشهر التالية لتصل في شهر ديسمبر 2017 إلى أعلى مستوى لها خلال العام وهو 34.5 مليار دولار عندما بلغت الأسعار أعلى مستوياتها أيضاً لتصل إلى 62.1 دولار/ برميل، كما يوضح الشكل (1 – 15).

الشكل (1- 15) مقارنة مستويات أسعار النفط بقيمة صادراته للدول الأعضاء، كانون الثاني / يناير – كانون الأول / ديسمبر 2017



المصدر: الجدول (1 - 9) والجدول (1 - 16).

وعند المقارنة السنوية يلاحظ ارتفاع قيمة صادرات النفط للدول الأعضاء من 282.9 مليار دولار عام 2016 إلى 344.4 مليار دولار عام 2017 وذلك نتيجة للارتفاع في مستويات الأسعار خلال عام 2017 بنسبة %29، ويمثل ذلك ارتفاعاً بمقدار 61.5 مليار دولار أي بنسبة %21.7.

وعلى مستوى الدول الأعضاء فرادى، فقد تباينت نسبة الارتفاع من بلد لآخر. وتتصدر دولة ليبيا الدول التي شهدت ارتفاعاً في عوائدها بسبب الارتفاع الكبير في إنتاجها وبحدود 108% خلال العام بالمقارنة مع العام السابق على خلفية التحسن النسبي في الظروف الأمنية التي تمر بها البلاد. تلتها مملكة البحرين بنسبة ارتفاع حوالي (28.5%)، وجمهورية مصر العربية (28.5%)، والعراق (24.4%)، ودولة الكويت (18.6%)، ودولة الامارات العربية المتحدة (18.7%)، ودولة قطر (18.6%)، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (15.4%). كما يوضح الجدول (15.4%).

الجدول 1-16 قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، 2013 - 2013 (ملبون دولار)

*2017	2016	2015	2014	2013	
50430	43704	50193	76447	94495	الإمارات
3219	2504	3079	6034	7216	البحرين
**	**	**	**	**	تونس
12478	11812	13661	26976	29807	الجزائر
139688	117704	136978	264207	284906	السعودية
**	**	**	**	**	سورية
71890	57782	49695	81740	90411	العراق
8048	7133	9404	21511	18162	قطر
44682	37661	44612	81923	97025	الكويت
11686	2813	3581	7821	27659	ليبيا
2280	1774	2155	4175	4590	مصر ***
344401	282888	313358	570834	654271	الاجمالي

^{*} بيانات تقديرية. تم تقدير قيمة صادرات النفط في الدول الأعضاء على النحو التالي:

يذكر أن قيمة صادرات النفط الخام للدول الأعضاء بالأسعار الحقيقية لعام 2000 بعد تعديلها وفق مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية، قد ارتفعت من 221.9 مليار دولار عام 2016 إلى 266.4 مليار دولار في عام 2017 ما يمثل ارتفاع بنسبة %20. كما يوضح الجدول (1 - 17) والشكل (1- 16).

[.] تُم احتسابُ خجم صادراتُ النفط في الدول الأعضاء وذلك بطرح الإستهلاك الشهري من انتاج النفط الخام الشهري، وبعد ذلك تم احتساب المعدل الشهري للأسعار الفورية لخامات كل دولة، ويضرب المحدل الشهري للسعر في حجم الصادرات النفطية الشهرية تم تقدير قيمة الصادرات الشهرية ومنها تم احتساب القيمة التقديرية لصادرات النفط السنوية للدول الأعضاء

^{**} تشير البيانات الى أن حجم الاستهلاك يفوق حجم الانتاج من النفط الخام.

^{***} بيانات وطنية.

<u>المصادر:</u> - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية.

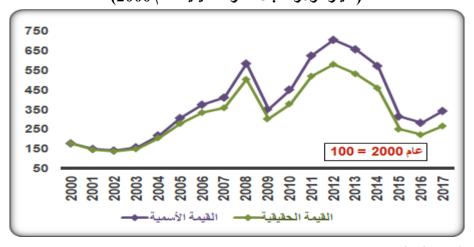
⁻ أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الجدول 1-17 قيمة صادرات النفط الخام للدول الأعضاء بالأسعار الجارية والحقيقية، 2017-2000 (ملبار دولار)

(معیار عودر)										
بالأسعار الحقيقية لعام 2000	بالأسعار الجارية	السنة								
177.2	177.2	2000								
146.0	148.6	2001								
137.3	142.0	2002								
151.8	159.5	2003								
204.3	219.0	2004								
279.2	305.8	2005								
335.6	375.1	2006								
358.9	410.2	2007								
502.4	585.3	2008								
300.5	352.8	2009								
380.8	450.9	2010								
520.7	624.8	2011								
578.3	702.6	2012								
532.0	654.3	2013								
457.7	570.8	2014								
248.1	313.4	2015								
221.9	282.9	2016								
266.4	344.4	*2017								

^{*} بيانات تقديرية

الشكل (1- 16) القيمة الأسمية والحقيقية لصادرات الدول الأعضاء من النفط الخام، 2000-2017 (مليار دولار - بالأسعار الحقيقية لعام 2000)



المصدر: الجدول (1 – 17).

ملاحظة: الأسعار الحقيقية تشير الى العائدات بموجب مخفض الناتج المحلى في الدول الصناعية، كما ينشر ها صندوق النقد الدولي.

⁻ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية.

ثالثًا: تطورات استهلاك النفط والطاقة في الدول العربية

نقدم فيما يلي صورة إجمالية عن تطورات استهلاك الطاقة في الدول العربية خلال الفترة 2013-2017، حيث تتناول التطورات في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية حسب المصادر، وسيتم إلقاء الضوء على استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء، وكثافة استخدام الطاقة في هذه الدول، وتطور أسعار المنتجات البترولية في الأسواق المحلية للدول الأعضاء.

1- إجمالي الدول العربية

1-1 إجمالي استهلاك الطاقة ومتوسط نصيب الفرد

يتأثر استهلاك الطاقة بعناصر عديدة ومتعددة ذات صلة بالجوانب الاقتصادية والسياسية والمناخية. ومن الناحية الاقتصادية توجد ثلاثة عوامل أساسية تؤثر على استهلاك الطاقة، وهذه العوامل هي الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان وأسعار الطاقة.

وفيما يلي نلقي الضوء على التطورات التي حصلت في هذه العوامل في الدول العربية خلال الفترة 2013-2016.

أ- الناتج المحلى الإجمالي:

تشير التقديرات الواردة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2017 إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية قد انكمش بمعدل 4.8% سنويا خلال الفترة 2013-2016 حيث تراجع من حوالي 2716.1 مليار دولار أمريكي في عام 2016 إلى 2347.1 مليار دولار أمريكي في عام 2016. وجاء هذا التراجع بسبب تأثر الاقتصادات العربية بثلاثة عوامل رئيسية، وهي: تواصل انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، تباطؤ تعافي الاقتصاد العالمي، واستمرار تداعيات التطورات الإقليمية والأوضاع الداخلية في بعض الدول العربية وتأثير ذلك على مجمل أداء الاقتصادات العربية. الشكل (1-17).





وحصات تطورات ملحوظة على مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية حيث استمر التراجع في حصة القطاع السلعي حيث هبطت مساهمة هذا القطاع من %47.8 في عام 2015 إلى %45.4 في عام 2016، وذلك بسبب تدهور مساهمة الصناعات الاستخراجية من %20 إلى %18.8.

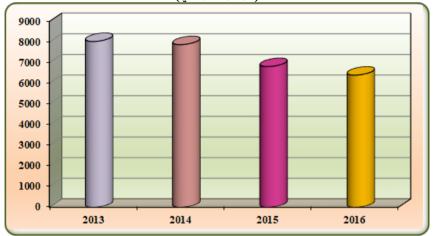
وانخفض متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بالأسعار الجارية حسب بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد حيث تراجعت هذه الحصة بمعدل 7.1% سنويا خلال الفترة 2013-2016 إذ انخفضت من حوالي 8020 دولار أمريكي في عام 2014 إلى 7891 دولار أمريكي في عام 2014 ثم هبطت إلى 6832 دولار أمريكي في عام 2015، ثم تقاصت لتبلغ 6420 دولار أمريكي في عام 2016، ثم تقاصت لتبلغ 2016 دولار أمريكي في عام 2016. أما من ناحية متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فقد ارتفعت هذه الحصة في عام 2016 في ست دول، وهي: جيبوتي، العراق، مصر، الإمارات، المغرب، ولبنان. وبلغ معدل النمو في هذه الحصة في هذه الحول كما يلي: جيبوتي (%3.9)، العراق (%3.1)، مصر (%8.1)، الإمارات

(%1.5)، المغرب (%0.8)، ولبنان (%0.9). وفي الوقت نفسه حصل تراجع في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في ثلاث عشرة دولة، وهي: اليمن، ليبيا، الجزائر، الكويت، قطر، الأردن، السودان، عُمان، السعودية، موريتانيا، البحرين، تونس، والقمر. وبلغ معدل التراجع في هذه الحصة في هذه الدول كما يلي: السيمن (%20.8)، ليبيا (%1.1)، الجزائر (%6.1)، الكويت (%1.1)، قطر (%4.9)، الأردن (%3.6)، السعودية وموريتانيا (% (0.9)، البحرين وتونس (%0.4)، والقمر (%0.2).

وتوجد سبع دول تجاوزت فيها حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المتوسط العام للدول العربية في عام 2016، وهذه الدول هي: قطر (58350 دولار أمريكي)، الإمارات (41530 دولار أمريكي)، الكويت (25141 دولار أمريكي)، البحرين (22691 دولار أمريكي)، السعودية (20337 دولار أمريكي)، عُمان (15019 دولار أمريكي)، ولبنان (13355 دولار أمريكي).

ويمكن توزيع الدول العربية التي لم يتجاوز فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المتوسط العام للدول العربية إلى فئتين، وتتضمن الفئة الأولى الدول التي يقل فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن 3000 دولار أمريكي، وتشتمل على سبع دول وهي: مصر (1941 دولار أمريكي)، السودان (2929 دولار أمريكي)، ليبيا (1845 دولار أمريكي)، جيبوتي (1841 دولار أمريكي)، موريتانيا (1214 دولار أمريكي)، القمر (888 دولار أمريكي)، واليمن (554 دولار أمريكي)، أما الفئة الثانية فهي الدول التي يتجاوز فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 3000 دولار أمريكي ولكن يبقى دون المتوسط العام للدول العربية، وتتضمن هذه الفئة خمس دول، وهي: العراق (1714 دولار أمريكي)، الجزائر (3885 دولار أمريكي)، تونس (3724 دولار أمريكي)، الأردن (3680 دولار أمريكي)، والمغرب (3004 دولار أمريكي). الشكل (1-18).





ومن ناحية أخرى فإن بيانات البنك الدولي الصادرة في كانون الأول/ ديسمبر 2017 حول الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأعضاء بالأسعار الثابتة لعام 2010 تشير إلى أن هذا الناتج – بعد استثناء البحرين، سوريا، وليبيا نظرا لعدم توفر البيانات – قد ارتفع بمعدل %3.5 في عام 2016 ليصل إلى 200.1 مليار دولار أمريكي بالمقارنة مع 2030 مليار دولار أمريكي في عام 2015 ومع 2015. مليار دولار أمريكي في عام 2014 و 2013.

ب- السكان: يقدر أن عدد السكان في الدول العربية قد ارتفع بمعدل %2 في عام 2017 حيث بلغ حوالي 408 مليون نسمة – منهم 268.2 مليون نسمة في الدول الأعضاء - بالمقارنة مع ما يقارب 400 مليون نسمة - منهم 262.9 مليون نسمة في الدول الأعضاء - في عام 2016.

ج- الأسعار: تشير بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد إلى أن معدل التضخم في الدول العربية مقاسا بمتوسط معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد تراجع من %5.3 في عام 2016. أما من ناحية أسعار



المنتجات البترولية في الأسواق المحلية في الدول العربية فقد اتبع العديد من الدول العربية سياسة الرفع التدريجي لهذه الأسعار، ومن هذه الدول كل من الأردن، الإمارات، تونس، الجزائر، عمان، قطر، مصر، المغرب، لبنان، واليمن.

2-1 استهلاك الطاقة وفق المصدر

اتسمت معدلات النمو في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية خلال الفترة 2013- 2017 بالتقلب حيث ازداد هذا الاستهلاك بمعدل يقارب 1% في عام 2014 ثم تراجع هذا المعدل ليصل إلى %0.7 في عام 2014 وقفز بعدها ليبلغ %3.9 في عام 2015 ثم هبط إلى %1.5 في عام 2016. وتشير التقديرات الأولية إلى أن معدل النمو في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية قد ارتفع بمعدل %1.9 في عام 2017 ليصل إلى ما يقارب 14.9 مليون برميل مكافئ نفط في اليوم (بمن ي).

وفي الدول الأعضاء ارتفع استهلاك الطاقة بمعدل %2.1 في عام 2017 ليصل إلى ما يربو قليلا عن 13.1 مليون ب م ن ي في عام 2017، وفي الوقت نفسه ارتفع هذا الاستهلاك في بقية الدول العربية بمعدل %1 ليتجاوز قليلا 1.7 مليون ب م ن ي.

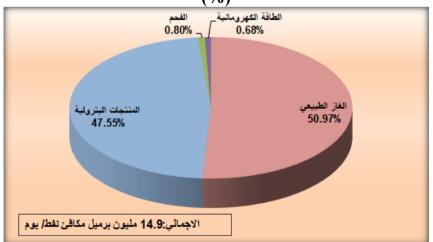
وتشكل مصادر الطاقة الهيدروكربونية من النفط والغاز الطبيعي المصدر الأساسي وشبه الوحيد لتلبية متطلبات الطاقة في الدول العربية إذ بلغت حصة هذه المصادر أكثر من %98.5 من إجمالي استهلاك الطاقة في هذه الدول في عام 2017. ويعتبر الغاز الطبيعي المصدر الأساسي الأول في ميزان الطاقة في الدول العربية إذ أصبح يغطي أكثر من نصف (%15) إجمالي استهلاك هذه الدول في عام 2017، بينما بلغت حصة النفط %47.6. وتساهم بقية مصادر الطاقة من الفحم والطاقة الكهرومائية مساهمة بسيطة لا تتجاوز %1.5.

و يلعب الغاز الطبيعي دور ا أساسيا في ميز ان الطاقة في الدول الأعضاء حيث بلغت مساهمته %52.7 من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء في عام 2017. وما يزال النفط يلعب دورا هاما على الرغم تراجع حصته لتبلغ %46.5 من إجمالي الاستهلاك في عام 2017.

أما في الدول العربية الأخرى فمن الملاحظ أن حصة الغاز الطبيعي في إجمالي استهلاك الطاقة قد ارتفعت من %36 في عام 2013 إلى %38.1 في عام 2017 بينما تر اجعت حصة النفط من %58.5 إلى %55.7 من إجمالي استهلاك الطاقة في هذه الدول خلال الفترة ذاتها.

وتلعب بقية مصادر الطاقة (الفحم والطاقة الكهرومائية) دورا ضئيلا في ميزان الطاقة في الدول الأعضاء إذ لم تتجاوز حصتها %0.8 من إجمالي استهلاك الطاقة في هذه الدول في عام 2017، وتشكل هذه المصادر %6.3 من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية الأخرى. الشكل (1- 19) والجدول (1-18).

الشكل 1- 19 هيكل استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام2017 (%)



الجدول 1-18 استهلاك الطاقة في الدول العربية، 2013- 2017 (الف برميل مكافئ نفط/ يوم)

ر، ـــ برسي -ـــــي -ـــر بوم)										
	2013	2014	2015	2016	*2017	معدل النمو 2016- 2016				
الغاز الطبيعي										
الدول الأعضاء	6291	6165	6507	6763	6912	2.2				
الدول العربية الأخرى	588	597	632	657	660	0.4				
إجمالي الدول العربية	6879	6762	7140	7420	7572	2.1				
المنتجات البترولية										
الدول الأعضاء	5683	5832	6017	5986	6100	1.9				
الدول العربية الأخرى	954	985	977	951	965	1.5				
إجمالي الدول العربية	6636	6817	6994	6936	7065	1.9				
الطاقة الكهرومانية										
الدول الأعضاء	67	72	72	72	72					
الدول العربية الأخرى	29	29	29	29	29					
إجمالي الدول العربية	96	101	100	101	101					
القحم										
الدول الأعضاء	42	44	39	39	39					
الدول العربية الأخرى	61	86	77	80	80					
إجمالي الدول العربية	103	130	115	119	119					
اجمالي استهلاك الطاقة										
الدول الأعضاء	12083	12113	12635	12860	13123	2.1				
الدول العربية الأخرى	1631	1697	1714	1716	1734	1.0				
إجمالي الدول العربية	13714	13810	14349	14576	14857	1.9				

^{*} بيانات تقديرية.

ملاً حظة: قد لا تتطابق المجاميع نظراً للتقريب. المعلومات. المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

واستمر انخفاض المتوسط العام لاستهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية خلال الفترة 2013-2017 حيث تراجع من 13.5 برميل مكافئ نفط (ب م ن) في عام 2013 إلى 13.3 ب م ن في عام 2017. وفي الدول الأعضاء انخفض هذا المتوسط من 18 ب م ن إلى 17.9 ب م ن. ويعود هذا التراجع إلى تقلص معدل استهلاك الفرد في ست من الدول الأعضاء، وهي البحرين، سوريا، العراق، الكويت، ليبيا، ومصر. كما تراجع هذا المعدل في الدول العربية الأخرى غير الأعضاء خلال الفترة نفسها حيث انخفض من 4.5 ب م ن إلى 4.5 ب م ن، ويبين

الشكل (1- 20) والجدول (1- 19) معدل استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية في عامي 2013 و2017.

الشكل 1- 20 معدل استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية في عام 2017 (برميل مكافّئ نفط)



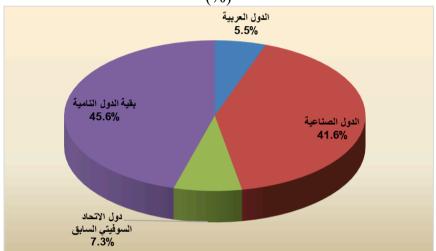
الجدول 1-19 معدل استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية لعامي 2013 و2017 (برميل مكافئ نفط/ سنة)

*2017	2013	
73.9	71.8	الإمارات
75.3	82.0	البحرين
6.2	6.0	تونس *
10.1	9.7	الجز ائر
51.3	49.3	السعودية *
3.0	4.8	سوريا *
8.1	8.8	العراق
138.1	136.4	قطر *
59.3	72.3	الكويت
15.2	21.3	ليبيا
7.3	7.8	مصر
17.9	18.0	الدول الأعضاء
4.5	4.7	الدول العربية الأخرى
13.3	13.5	إجمالي الدول العربية

^{*} بيانات تقديرية. المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

وبلغت حصة الدول العربية %5.5 من إجمالي استهلاك الطاقة في العالم في عام 2016، بينما بلغت حصة الدول الصناعية %41.6 مقابل %45.6 للدول النامية و%7.3 لدول الاتحاد السوفيتي السابق. الشكل (1- 21).

الشكل 1- $\frac{21}{1000}$ المتهلاك الطاقة في الدول العربية والمجموعات الدولية الأخرى في عام $\frac{2016}{1000}$

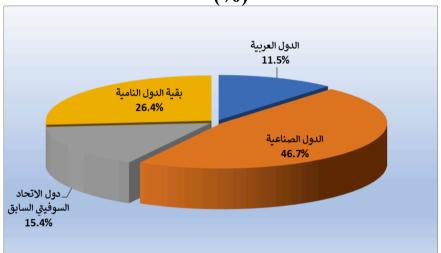


1-2-1 الغاز الطبيعي

يتوقع أن ينمو استهلاك الغاز الطبيعي في الدول العربية بمعدل %2.1 في عام 2017 ليصل إلى ما يقارب 7.6 مليون ب م ن ي، منها حوالي 6.9 مليون ب م ن ي في الدول الأعضاء و660 ألف ب م ن ي في بقية الدول العربية. وتعتبر الدول الأعضاء المستهلك الأساسي للغاز الطبيعي ضمن الدول العربية حيث وصلت حصتها إلى %91.3 من إجمالي استهلاك الدول العربية في عام 2017 مقابل 8.7% في بقية الدول العربية.

واستهلكت الدول العربية %11.5 من إجمالي استهلاك العالم من الغاز الطبيعي في عام 2016، وبلغت حصة الدول الصناعية 46.7% مقابل 15.4% لدول الاتحاد السوفيتي السابق و %26.4 للدول النامية. الشكل (1- 22).

الشكل 1- 22 استهلاك الغاز الطبيعي في الدول العربية والمجموعات الدولية الأخرى في عام 2016 (%)



1-2-2 المنتجات البترولية

ومن المتوقع أن يرتفع استهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية في عام 2017 بمعدل %1.9 ليبلغ ما يقارب 7.1 مليون ب م ن ي، منها 6.1 مليون ب م ن ى في الدول الأعضاء و965 ألف ب م ن ي في بقية الدول العربية. وتبلغ حصة الدول الأعضاء 86.3% من إجمالي استهلاك المنتجات البترولية في عام 2017 مقابل %7.17 لبقية الدول العربية.

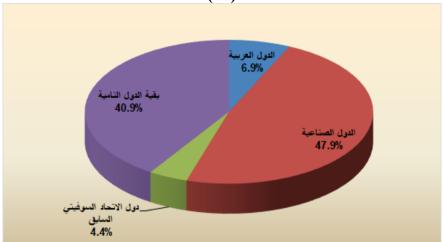
ومن ناحية التوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية خلال الفترة 2013-2017 فإنه من المتوقع أن تسجل حصة كل من الغاز ولين ووقود الطائرات ارتفاعا ملموسا حيث ستزداد حصة الغازولين من 24.6% إلى 25.7% وستزداد حصة وقود الطائرات من 6% إلى 7.2%. كما سترتفع حصة زيت الوقود من 17.7% إلى 17.8%. وفي الوقت نفسه ستتراجع حصة زيت الغاز/ الديزل من 38.3% إلى 36%، كما ستتراجع حصة كل من غاز البترول المسال والكير وسين إذ ستصل حصة غاز البترول المسال إلى 8.4%، كما ستصل حصة الكيروسين إلى 0.7%. ويوضح الشكل (1- 23) تطور التوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية خلال الفترة 2013-2017.

الشكل 1- 23 التوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية خلال الفترة 2017-2013 (%)



وبلغت حصة الدول العربية %6.9 من إجمالي استهلاك المنتجات البترولية في العالم في عام 2016، وبلغت حصة الدول الصناعية %47.9 مقابل %40.9 للدول النامية و 4.4% لدول الاتحاد السوفيتي السابق الشكل (1- 24).





1-2-2 الطاقة الكهرومائية

يقع معظم الدول العربية في منطقة جغرافية تتسم عموما بشح الموارد المائية الأمر الذي ينعكس مباشرة على قدرات هذه الدول على إنتاج الطاقة الكهربائية من المساقط المائية. ويؤدي ذلك مباشرة إلى ضآلة مساهمة الطاقة الكهرومائية في ميزان الطاقة في هذه الدول. وتشير البيانات المتاحة إلى أنه من المتوقع أن يصل حجم استهلاك الطاقة الكهرومائية في الدول العربية إلى 101 ألف ب م ن ي في عام 2017، أي ما يقارب %0.7 من إجمالي استهلاك الطاقة في هذه الدول في عام 2017. وتعتبر مصر أكبر دولة عربية منتجة ومستهلكة للطاقة الكهرومائية إذ يقدر حجم استهلاكها بحوالي 64 ألف ب م ن ي.

واستهلكت الدول العربية ما يربو قليلا عن %0.5 من إجمالي استهلاك العالم من الطاقة الكهرومائية في عام 2016، وبلغت حصة الدول النامية %58.5 مقابل 34.8% للدول الصناعية و %4.2 لدول الاتحاد السوفيتي السابق.

1-2-1 الفحم

يساهم الفحم مساهمة محدودة في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية، ويتوقع أن يصل حجم استهلاك الفحم في هذه الدول إلى 119 ألف ب م ن ي في عام 2017، أي 0.8% من إجمالي استهلاك الطاقة.

واستهلكت الدول العربية أقل من %0.2 من إجمالي استهلاك العالم من الفحم في عام 2016، وبلغت حصة الدول النامية %71.1 مقابل 24.5% للدول الصناعية و%4.2 لدول الاتحاد السوفيتي السابق.

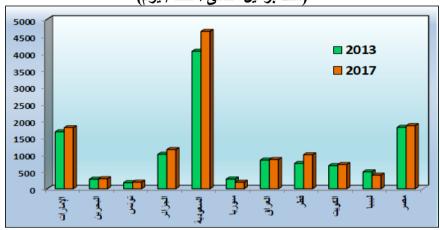
2. إجمالي استهلاك الطاقة في الأقطار الأعضاء

2-1 إجمالي استهلاك الطاقة ومتوسط نصيب الفرد

شهدت الفترة 2013- 2017 تطورات متباينة فيما يتعلق بإجمالي استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء إذ بعد أن تقلص هذا الاستهلاك في عام 2013 بمعدل %2.4 ارتفع بمعدل %3.0 في عام 2014 ثم قفز بمعدل %4.3 في عام 2015 ثم تراجع هذا المعدل إلى %1.8 في عام 2016. ويتوقع أن ينمو إجمالي استهلاك تراجع هذا المعدل إلى %1.8 في عام 2016. ويتوقع أن ينمو إجمالي استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء بمعدل %2.1 في عام 2017 ليبلغ 1.31 مليون ب م ن ي في عام 2017، أي بزيادة حجمها 263 ألف ب م ن ي. وجاءت هذه الزيادة بصورة رئيسية من ثلاث دول، وهي: السعودية (101 ألف ب م ن ي)، الإمارات (14 ألف ب م ن ي)، ومصر (37 ألف ب م ن ي). ويتوقع أن يرتفع استهلاك الطاقة بصورة محدودة في أربع دول، وهي: الجزائر (27 ألف ب م ن ي)، قطر (15 ألف ب م ن ي) في كل منهما. ويتوقع أن يرتفع استهلاك أن يرتفع استهلاك الطاقة بشكل طفيف في ثلاث دول، وهي: ليبيا (4 آلاف ب م ن ي)، والبحرين وتونس (3 آلاف ب م ن ي) في كل منهما. ويتوقع أن يستقر استهلاك ي)، والبحرين وتونس (3 آلاف ب م ن ي) في كل منهما. ويتوقع أن يستقر استهلاك الطاقة في سوريا عند 191 ألف ب م ن ي في عام 2017، وهو المستوى نفسه الذي

كان عليه في عام 2016. ويوضح الشكل (1- 25) والجدول (1- 20) استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء في عام 2017 مقارنة بعام 2013.

الشكل 1- 25 استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء في عامى 2013 و 2017 (ألف برميل مكافىء نقط / يوم)



الجدول 1-20 استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء، 2013-2017 (ألف يرميل مكافئ نفط/ يوم)

		• ,	,		,	
معدل النمو 2016- 2017	*2017	2016	2015	2014	2013	
2.3	1802	1761	1690	1582	1679	الإمارات
0.9	297	294	295	295	281	البحرين
1.4	195	192	192	193	180	تونس *
2.4	1154	1128	1143	1080	1015	الجزائر
2.2	4640	4539	4498	4304	4055	السعودية *
0.0	191	191	225	240	287	سوريا *
1.7	862	848	802	791	845	العراق
2.1	1003	982	881	744	749	قطر
2.0	715	701	690	640	683	الكويت
1.0	401	397	475	493	498	ليبيا*
2.0	1862	1826	1745	1751	1811	مصر
2.1	13123	12860	12635	12113	12083	الاجمالي

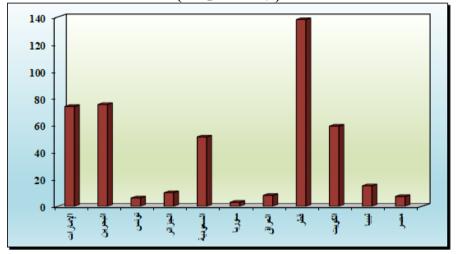
^{*} بيانات تقديرية.

ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع نظراً للتقريب.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

ويتوقع أن يتراجع المتوسط العام لاستهلاك الفرد من الطاقة في الدول الأعضاء من 18 ب م ن في عام 2017 إلى 17.9 ب م ن في عام 2017. ويتوقع أن يصل هذا المتوسط في عام 2017 إلى المعدلات التالية: قطر (138.1 ب م ن)، الإمارات (73.9 ب م ن)، البحرين (75.3 ب م ن)، الكويت (59.3 ب م ن)، العراق السعودية (51.3 ب م ن)، ليبيا (15.2 ب م ن)، الجزائر (10.1 ب م ن)، العراق (8.1 ب م ن)، وسوريا (3 ب م ن). وسوريا (3 ب م ن). ويوضح الشكل (1-26) معدل استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الأعضاء.

الشكل 1-26 معدل استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الأعضاء في عام 2017 (برميل مكافئ نفط)

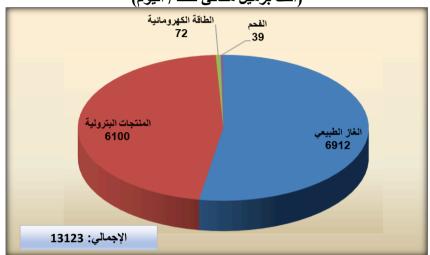


2-2 استهلاك الطاقة وفق المصدر

تشكل مصادر الطاقة الهيدروكربونية (النفط والغاز الطبيعي) المصدر شبه الوحيد الذي تعتمد عليه الدول الأعضاء لتلبية متطلبات الطاقة فيها حيث تغطي هذه المصادر %9.20 من إجمالي استهلاك الطاقة في هذه الدول في عام 2017. ويتوقع أن تتوزع مساهمة مصادر الطاقة في إجمالي الاستهلاك في عام 2017 على النحو التالي: الغاز الطبيعي (%52.7)، النفط (%46.5)، الطاقة الكهرومائية (%0.5)،

والفحم (0.3%). ويوضح الشكل (1- 27) والجدول (1- 21) استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء حسب المصدر في عام 2017.

الشكل 1- 27 استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء حسب المصدر في عام 2017 (أَلف برميل مكافئ نفط / اليوم)



الجدول 1-21 استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء وفق المصدر، 2013 -2017 (ألف برميل مكافئ نفط/ يوم)

معدل النمو 2016- 2016	*2017	2016	2015	2014	2013	
2.2	6912	6763	6507	6165	6291	الغاز الطبيعي
1.9	6100	5986	6017	5832	5683	المنتجات البترولية
0.0	72	72	72	72	67	الطاقة الكهرومائية
0.0	39	39	39	44	42	الفحم
2.1	13123	12860	12635	12113	12083	إجمالي الطاقة

^{*} بيانات تقديرية.

ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع نظراً للتقريب.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

2-2-1 الغاز الطبيعي

يتوقع أن يرتفع استهلاك الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء في عام 2017 بمعدل %2.2 ليبلغ 6.9 مليون ب م ن ي بالمقارنة مع 6.3 مليون ب م ن ي في عام 2013 أكرتفع حصته في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء من %2.1 وي عام 2013 إلى %52.7 في عام 2017. وتوجد خمس دول عربية ذات استهلاك في عام 1013 إلى %52.7 في السعودية، الإمارات، مصر، قطر، والجزائر. ملموس من الغاز الطبيعي، وهي: السعودية، الإمارات، مصر، قطر، والجزائر. بلغت حصة هذه الدول الخمس %83 من إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء في عام 2017. وبلغت حصص هذه الدول من إجمالي استهلاك الدول الأعضاء كما يلي: السعودية (%28.3)، الإمارات (29.1%)، مصر (%13.1)، قطر (%10.5)، والجزائر (%10.5). وببين الشكل (1- 28) والجدول (1- 22) استهلاك الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء في عامي 2013 و2017.

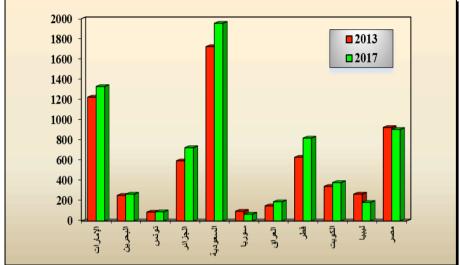
الجدول 1-22 استهلاك الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء، 2013-2017 (ألف برميل مكافئ نفط/ يوم)

معدل النمو 2016- 2017	*2017	2016	2015	2014	2013	
2.4	1330	1299	1239	1146	1225	الإمارات
1.0	265	262	265	265	253	البحرين
2.2	91	89	89	93	87	تونس
2.6	725	706	708	660	595	الجزائر
2.3	1955	1910	1800	1764	1724	السعودية
0.0	67	67	75	87	96	سوريا
0.8	190	189	168	155	149	العراق
2.1	820	803	723	607	630	قطر
2.1	380	372	358	311	342	الكويت
2.3	184	180	254	236	266	ليبيا
2.3	905	885	829	841	925	مصر
2.2	6912	6762	6507	6165	6291	الاجمالي

^{*} بيانات تقديرية.

ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع نظراً للتقريب. المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.





وتختلف الدول الأعضاء في درجة اعتمادها على الغاز الطبيعي لسد احتياجاتها من الطاقة. ويمكن تصنيف هذه الدول ضمن ثلاث فئات، وذلك حسب الأهمية النسبية لمساهمة الغاز الطبيعي في إجمالي استهلاك الطاقة في هذه الدول في عام 2017، وهذه الفئات هي:

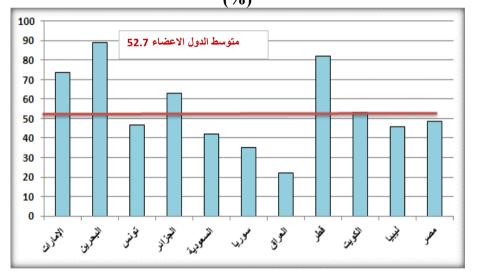
- الدول التي تعتمد اعتمادا أساسيا على الغاز الطبيعي لتغطية متطلبات الطاقة فيها، وهي الدول التي تزيد فيها حصة الغاز الطبيعي عن 50% من استخدام الطاقة. وتتألف هذه الفئة من خمس دول، وهي: البحرين، قطر، الإمارات، الجزائر، والكويت. وبلغت حصة الغاز الطبيعي من إجمالي استهلاك الطاقة في هذه الدول في عام 2017 كما يلي: البحرين (%89.2)، قطر (%81.8)، الجزائر (%62.8)، والكويت (%53.1).
- الدول التي تعتمد اعتمادا رئيسيا على الغاز الطبيعي لتغطية متطلبات الطاقة فيها، وهي الدول التي تتراوح فيها حصة الغاز الطبيعي ما بين %33- %50 من استخدام الطاقة. وتتضمن هذه الفئة خمس دول، وهي: مصر، تونس،

ليبيا، السعودية، وسوريا. وبلغت حصة الغاز الطبيعي في استهلاك هذه الدول كما يلي: مصر (48.6%)، تونس (46.7%)، ليبيا (45.9%)، السعودية (42.1%)، وسوريا (35.1%).

الدول التي تعتمد اعتمادا ثانويا على الغاز الطبيعي، وتضم هذه الفئة في عام 2017 دولة واحدة وهي العراق الذي يتوقع أن تبلغ حصة الغاز الطبيعي 22% من إجمالي استهلاك الطاقة.

ويبين الشكل (1- 29) درجة اعتماد الدول الأعضاء على الغاز الطبيعي لتلبية احتياجاتها من الطاقة.

الشكل 1- 29 الأهمية النسبية لاستهلاك الغاز الطبيعي في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء في عام 2017 (%)



2-2-2 المنتجات البترولية

بعد أن تقلص إجمالي استهلاك المنتجات البترولية في الدول الأعضاء من 6017 ألف ب م ن ي في عام 2016، فإنه من المتوقع أن يرتفع هذا الاستهلاك في عام 2017 بمعدل %1.9 ليبلغ 6100 ألف

ب م ن ى و يتوقع أن تسجل أربع دول أعلى معدلات الارتفاع في الاستهلاك ضمن الدول الأعضاء، وهذه الدول هي: الإمارات، السعودية، قطر، والكويت ويتوقع أن يبلغ هذا المعدل في هذه الدول في عام 2017 كما يلي: الإمارات (2.2%)، السعودية (2.1%)، قطر (2.1%)، والكويت (2%). كما يتوقع أن يصل هذا المعدل إلى 1.9% في كل من الجزائر، العراق، ومصر

ويتوقع أن يصل حجم الزيادة في استهلاك المنتجات البترولية في الدول الأعضاء إلى 114 ألف بن ي في عام 2017. وستأتى هذه الزيادة بصورة رئيسية من أربع دول، وهي: السعودية، مصر، العراق، والإمارات حيث سيبلغ حجم الزيادة في هذه الدول كما يلي: السعودية (56 ألف ب م ن ي)، مصر (16 ألف ب م ن ي)، العراق (13 ألف ب م ن ي)، والإمارات (10 ألاف ب م ن ي)، وبذلك يمثل حجم الزيادة في هذه الدول الأربع 83.1% من إجمالي حجم الزيادة المتوقع في استهلاك الدول الأعضاء من المنتجات البترولية في عام 2017. الجدول (1- 23).

الجدول 1-23 استهلاك المنتجات البترولية في الدول الأعضاء، 2013-2017 (ألف برميل مكافئ نفط/ يوم)

		.,				
معدل النمو 2016- 201 6	*2017	2016	2015	2014	2013	
2.2	447	437	426	406	425	الإمارات
0.4	32	32	31	29	29	البحرين
0.7	103	102	102	98	92	تونس
1.9	426	418	431	416	416	الجزائر
2.1	2683	2627	2696	2537	2330	السعودية
0.0	117	117	143	147	185	سوريا
1.9	672	659	634	637	696	العراق
2.1	183	179	158	137	119	قطر
2.0	335	329	332	329	341	الكويت
0.0	217	217	221	257	232	ليبيا
1.9	885	869	844	839	819	مصر
1.9	6100	5986	6017	5832	5683	الاجمالي

البيانات تقديرية.

لحظة: قد لا تتطابق المجاميع نظراً للتقريب.

لمصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

ويمكن تصنيف الدول الأعضاء إلى فئتين من ناحية حصة المنتجات البترولية في إجمالي استهلاك الطاقة في عام 2017. وتتمثل الفئة الأولى في الدول التي ما تزال المنتجات البترولية تغطي أكثر من نصف متطلبات الطاقة فيها. وتتألف هذه الفئة من خمس دول، وهي: العراق (%78)، سوريا (%61.3)، السعودية (%57.8)، ليبيا (%54.1)، وتونس (%52.8). وتتمثل الفئة الثانية من الدول التي تشكل المنتجات البترولية أقل من نصف احتياجات الطاقة فيها. وتتضمن هذه الفئة ست دول وهي: مصر (%47.5)، الكويت (%46.9)، الجزائر (%36.9)، الإمارات (%24.8)، قطر (%18.2)، والبحرين (%10.8).

2-2-3 الطاقة الكهرومائية والفحم

تساهم الطاقة الكهرومائية والفحم مساهمة صغيرة في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء حيث يتوقع ألا تزيد حصة هذان المصدران معا عن %0.85 من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء في عام 2017. ويتوقع أن يبلغ إجمالي استهلاك الطاقة الكهرومائية 72 ألف ب م ن ي في عام 2017، منها 63.7 ألف ب م ن ي في عام 2017، منها 63.7 ألف ب م ن ي في مصر التي تعتبر الدولة العربية الرئيسية المنتجة والمستهلكة للطاقة الكهرومائية ضمن الدول الأعضاء. الجدول (1- 24).

الجدول 1-24 استهلاك الطاقة الكهرومانية في الدول الأعضاء، 2013-2017 (ألف برميل مكافئ نفط/ يوم)

معدل النمو 2016- 2016	*2017	2016	2015	2014	2013	
0.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	تونس *
0.0	0.6	0.6	0.4	0.9	0.4	الجزائر
0.0	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	سوريا *
0.0	63.7	63.7	63.5	63.5	58.8	مصر
0.0	72.3	72.3	71.9	72.4	67.3	الاجمالي

^{*} بيانات تقديرية.

ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع نظراً للتقريب.

من المتوقع أن تبلغ حصة استهلاك الفحم 1.3% من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول الأعضاء في عام 2017 حيث سيصل حجم هذا الاستهلاك إلى حوالي 39 ألف ب م ن ي، منها 25.5 ألف ب م ن ي في الإمارات وحوالي 8.6 ألف ب م ن ي في مصر الجدول (1- 25).

الجدول 1-25 استهلاك الفحم في الدول الأعضاء، 2013-2017 (ألف برميل مكافئ نفط/ يوم)

معدل النمو 2016- 2017	*2017	2016	2015	2014	2013	
0.0	25.5	25.5	25.4	29.4	29.1	الإمارات
0.0	2.9	2.9	2.9	3.6	3.2	الجزائر
0.0	2.0	2.0	2.0	2.8	1.9	السعودية
0.0	8.6	8.6	8.3	7.9	7.7	مصر
0.0	39.0	39.0	38.5	43.7	42.0	الاجمالي

* بيانات تقديرية.

ملاحظة: قد لا تتطابق المجاميع نظراً للتقريب.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

3_ كثافة الطاقة

يتبين من احتساب مؤشر كثافة الطاقة في الدول الأعضاء بناء على بيانات بنك المعلومات التابع للأمانة العامة لمنظمة أوابك حول استهلاك الطاقة واستنادا على بيانات البنك الدولي حول الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010 أن هذا المؤشر قد انخفض في الدول الأعضاء من 292 طن مكافئ نفط لكل 1 مليون دولار أمريكي من الناتج المحلى الإجمالي في عام 2013 إلى 284 طن مكافئ نفط لكل 1 مليون دولار أمريكي في عام 2016. ويعود هذا التحسن في هذا المؤشر إلى أن الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010 في الدول الأعضاء (باستثناء البحرين، سوريا، وليبيا نظرا لعدم توفر بيانات عنها) قد ارتفع بمعدل %3.4 سنويا خلال الفترة 2013-2016 بينما ارتفع إجمالي استهلاك الطاقة في هذه الدول (باستثناء البحرين، سوريا، وليبيا) بمعدل %2.1 سنويا خلال الفترة نفسها.

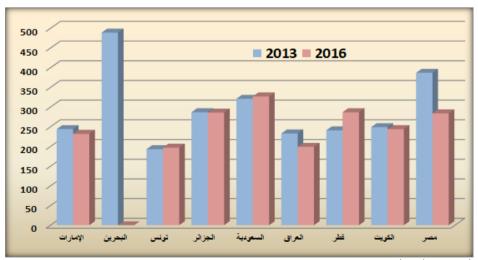
ويوجد تباين ملحوظ بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بهذا المؤشر الذي يتراوح ما بين 197 طن مكافئ نفط لكل 1 مليون دولار أمريكي من الناتج المحلى الإجمالي في تونس في عام 2016 و 349 طن مكافئ نفط في مصر في العام ذاته. الشكل (1- 30) والجدول (1- 26).

الجدول 1-26 تطور مؤشر كثافة الطاقة في الدول الأعضاء، عامي 2013، 2016 (طن مكافئ نفط لكل مليون دولار أمريكي من الناتج بأسعار 2010)

2016	2013	
231.6	243.8	الامارات
غ م	488.7	البحرين
196.9	193.4	تونس *
286.4	286.8	الجزائر
327.3	321.0	السعودية *
غ م	غ م	سوريا *
199.2	232.5	العراق
286.6	240.6	قطر
244.3	249.1	الكويت
غ م	غ م	ليبيا*
348.7	387.5	مصر
284.0	291.8	الدول الأعضاء

بيانات تقديرية * المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، بنك المعلومات.

الشكل 1- 30 كثافة الطاقة في الدول الأعضاء في عام 2016 (طن مكافئ نفط/ مليون دولار أمريكي بأسعار 2010)



المصدر: الجدول (1-26).



4- الأسعار المحلية

سبق للعديد من الدول الأعضاء أن أجرى تعديلات شاملة على أسعار المنتجات البتر ولية في السوق المحلية في عام 2017 وكما ورد سابقا فقد اعتمدت بعض الدول الأعضاء سياسة الرفع التدريجي لهذه الأسعار حيث لجأت كل من الإمارات ومصر إلى رفع أسعار كل من غاز البترول المسال والغازولين وزيت الغاز/الديزل. كما رفعت تونس أسعار الغازولين. ورفعت كل من الجزائر وقطر أسعار الغاز ولين و زيت الغاز /الديز ل ، الجدول (1-27).

الجدول (1-27) الاسعار المحلية للمنتجات البترولية في الدول العربية في عام 2017 (عملة محلبة / لتر)

كيروسين زيت الغاز/ الديزل		المغازولين						غاز البترول المسال						الدولة وآخر فترة تتوفر عنها بيانات		
	کیر و سین	98	95	92	91	90	80	50	25	12.5	10	50	25		. سره سوس حبهه بیر	المولة والم
	C 553	او کتین	اوكتين	اوكتين	اوكتين	اوكتين	اوكتين	كغم	كغم	كغم	كغم	رطل	رطل	العملة المحلية	الشهر السنة	
2.20	0.80	2.15	2.04		1.97							116.00	58.00	درهم	يسبر 2017	الامارات
0.140	0.140	0.235	0.160			0.125				1.200				دينار	يناير 2016	البحرين
1.390	1.110	1.750	1.510			1.230				7.400				دينار	يوليو 2017	تونس
20.42		35.72	35.33			32.69				103.20				دينار	يناير 2017	الجزائر
0.45	0.45		0.90		0.75						15.00			ريال	يناير 2016	السعودية
180.0	150.0					225.0					2500			ليرة	يونيو 2016	سوريا
400	150	900	750			450				5000				دينار	يناير 2016	العراق
1.70	0.80		1.80		1.75					15.00				ريال	بيسبر 2017	قطر
0.110	0.110	0.165	0.105		0.085					0.750				دينار	سبتمبر 2016	الكويت
0.090	0.090		0.150							1.500				دينار	نوفمبر 2015	ليبيا
3.65	3.65		6.60	5.00			3.65		60.00	30.00				جنيه	يونيو 2017	مصر
0.54	0.54	1.095	0.94			0.72		37		7				دينار	نيسمبر 2017	الاردن
4.11	4.89						6.17			75				جنيه	نوفمبر 2016	السودان
0.219			0.209			0.186								ريال	سبتمبر 2017	عمان
850	765	1265	1235							18300	16100			ليرة	نيسمبر 2017	لبنان
9.61			11.25											درهم	نيسمبر 2017	المغرب
384.6	384.6					401								اوقتية	يوليو 2014	موريتانيا
175						215								ربال	يونيو 2017	اليمن

المصدر: بنك المعلومات، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).



تقرير الأمين العام السنومي 2017 والأربعون